



مجلس وق النقاب العرب

التقرير السنوي

1979

صندوق النقد العربي

ص. ب : 2818

أبو ظبي

هاتف : 28500

تلكس : 22989 AMF EM



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

التقدير السنوي

1979



محتويات التقرير

القسم الأول:	أهم التطورات الاقتصادية الدولية
1.1	الانتاج والدخل.
2.1	الأسعار والعمالة.
3.1	التجارة الدولية.
4.1	موازين المدفوعات.
5.1	الديون الخارجية وتمويل العجز في موازين مدفوعات الدول النامية غير النفطية.
6.1	الاحتياطيات الدولية.
7.1	السياسات النقدية وأسعار الصرف.
8.1	أهم التحديات في بداية الثمانينات.
القسم الثاني:	أهم التطورات الاقتصادية في العالم العربي
1.2	الانتاج والدخل.
2.2	الأسعار.
3.2	انتاج وأسعار النفط.
4.2	السياسات المالية والنقدية.
5.2	التجارة الخارجية.
6.2	موازين المدفوعات.
7.2	الاحتياطيات الدولية للدول العربية.
8.2	الدين العام الخارجي للدول العربية.
9.2	نظم وأسعار الصرف.
القسم الثالث:	نشاط الصندوق
1.3	موارد الصندوق المالية.
2.3	الاقراض.
3.3	الاستثمار.
4.3	تطوير الأسواق المالية العربية.
5.3	تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية.
6.3	التعاون والتنسيق في المجال العربي.
7.3	المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.
القسم الرابع:	الأوضاع المالية للصندوق
1.4	الموارد المالية للصندوق.
2.4	القروض.
3.4	الميزانية.
4.4	الدخل والانفاق.
5.4	الاستثمارات.

أهم التطورات الاقتصادية الدولية

شهد عام 1979 استمراراً للاتجاهات العامة التي تميزت بها السبعينات من هذا القرن من حيث انخفاض معدلات النمو في الانتاج وارتفاع مستويات البطالة وتفاقم معدلات التضخم في الدول الصناعية الغربية. ومن ناحية أخرى أسفرت التطورات الاقتصادية في عام 1979 بالمقارنة بعام 1978 عن تغيرات أساسية في أوضاع موازين المدفوعات سواء بالنسبة للدول الصناعية الكبرى أم فيما بين مجموعة هذه الدول ومجموعة الدول النامية بصفة عامة والدول الرئيسية المصدرة للنفط بصفة خاصة. وتمتعت سوق العملات العالمية بقدر أكبر من الاستقرار بالمقارنة بعامي 1977 و 1978، بينما إتجهت أسعار المعادن الثمينة إلى الارتفاع بمعدلات عالية نتيجة لعدم استقرار الأوضاع السياسية وتداعي الثقة في توقع أسعار صرف العملات الرئيسية، وتوقع استمرار موجة التضخم العالمية.

1.1 الانتاج والدخل:

1.1.1 تشير التقديرات الأولية إلى أن معدل النمو الحقيقي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽¹⁾ خلال عام 1979 كان حوالي 3.2% بالمقارنة بـ 4% خلال عام 1978، بينما يقدر معدل النمو في انتاج الدول النامية غير النفطية في عام 1979 بحوالي (5.1%) بالمقارنة بـ (5.2%) في عام 1978. أما بالنسبة للدول الرئيسية المصدرة للنفط⁽²⁾ فمن المتوقع ألا يتجاوز معدل النمو فيها، خلال عام 1979 معدل النمو الذي تحقّق في عام 1978 (حوالي 2.9%) على الرغم من ارتفاع أسعار النفط وذلك نتيجة لأحداث إيران، والاتجاه الحكومات في بعض الدول إلى انتهاز سياسات انمائية تتسم بدرجة أكبر من الحذر والروية.

2.1.1 وعلى العكس من الاتجاهات التي سادت خلال عام 1978، حيث كان معدل النمو في الولايات المتحدة عالياً نسبياً بالمقارنة بالدول الصناعية الرئيسية الأخرى باستثناء اليابان، اتجه معدل النمو في الولايات المتحدة خلال عام 1979 إلى الانخفاض من 4.4% إلى حوالي 2%، بينما ارتفعت معدلات النمو في كل من اليابان والمانيا الغربية إلى 6%، 4.2% على التوالي. ويعزى هذا التباين في معدلات النمو بين هذه الدول الصناعية الرئيسية إلى الاتجاه في الولايات المتحدة خلال الجزء الأكبر من عام 1979 نحو اتباع سياسات انكماشية بهدف اصلاح أوضاع ميزان مدفوعاتها والاقبال من الضغوط على سعر صرف الدولار. بينما اتجهت كل من اليابان والمانيا الغربية إلى اتباع سياسات مالية ونقدية أقل تقييداً.

3.1.1 وبالنسبة لمجموعة الدول النامية غير المصدرة للنفط تشير التقديرات الأولية إلى أن معدلات النمو في كل من الدول الآسيوية ودول الشرق الأوسط اتجهت للانخفاض في عام 1979 بالمقارنة بالعام السابق له، إلى 6.3% و 5.4%، على التوالي، مقارنة بـ 6.9% و 7.2% في عام 1978. بينما اتجهت معدلات النمو في الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى التحسن.

(1) OECD. وتشمل استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا الغربية، اليونان، ايسلندا، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبرغ، هولندا، النرويج، البرتغال، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

(2) تشمل فقط الجزائر، اندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، عمان، قطر، السعودية، الامارات العربية المتحدة، فنزويلا.

2.1 الأسعار والعمالة :

1.2.1 ظلت الدول الصناعية الغربية تعاني من ارتفاع مستويات البطالة، التي اتجهت إلى التزايد منذ منتصف السبعينات خاصة في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا، بينما بقي معدل البطالة منخفض نسبياً في كل من اليابان وألمانيا الغربية.

وعلى الرغم من خطورة ظاهرتي الكساد والبطالة إلا أن الظاهرة التي حظيت بالاهتمام الأكبر من جانب الحكومات والمؤسسات الاقتصادية الدولية، كانت تتعلق بتفاقم معدلات التضخم خلال عام 1979، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن معدل الزيادة في الأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في الدول الأعضاء بمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD قد ارتفع من حوالي 7.9% خلال عام 1978، إلى 10.6% خلال السنة المنتهية في أيلول (أيلول) 1979، وذلك بالمقارنة بمعدل متوسط للزيادة لم يتجاوز 3.4% سنوياً خلال عقد الستينات. وبالمثل عانت الدول النامية - سواء المصدرة للنفط أم غير المصدرة للنفط - من ظاهرة تفاقم معدلات التضخم خلال عام 1979، حيث تقدر الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية في الدول المصدرة للنفط بحوالي 15% بالمقارنة بـ 9.9% في عام 1978. وفي الدول النامية غير المصدرة للنفط تقدر الزيادة بحوالي 30% بالمقارنة بـ 25.6% في عام 1978.

2.2.1 وعلى الرغم من أن عدداً من الاقتصاديين الغربيين يميل إلى الربط بين ارتفاع معدلات التضخم خلال عام 1979، والزيادة في أسعار النفط الخام، إلا أن نظرة أكثر عمقاً قد تدحض هذا الزعم. وليس أدل على ذلك من أن سعر النفط الخام بقي ثابتاً خلال الجزء الأكبر من عامي 1977، 1978 بينما كان متوسط الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال هاتين السنتين كان حوالي 8.4% سنوياً. هذا إلى جانب أن اليابان مثلاً وهي من أكثر الدول الصناعية اعتماداً على النفط المستورد، حققت معدلاً للزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية خلال العام المنتهي في أيلول (سبتمبر) 1979 لم يتجاوز 3.1% بينما كان معدل الزيادة المماثل في المملكة المتحدة - وهي من الدول الصناعية المنتجة للنفط - 16.5% سنوياً، وفي الولايات المتحدة 12% وفي ألمانيا الغربية 5.3% ويشير هذا التباين في معدلات التضخم في الدول الصناعية إلى أن ظاهرة التضخم ترتبط إلى حد كبير بعوامل هيكلية تعكس طبيعة العلاقات الانتاجية وقوة النقابات العمالية ومدى نجاح الحكومات المختلفة في تطبيق السياسات الكفيلة بتهيئة جو من السلام الاجتماعي بين مواطنيها، والمحافظة على مستوى مناسب من الانفاق العام والخاص.

3.1 التجارة الدولية :

1.3.1 بلغ معدل النمو في حجم التجارة الدولية حوالي 6% خلال عام 1979 طبقاً للتقديرات الأولية المتاحة، وذلك بالمقارنة بـ 5% في عام 1978. وقد أظهر حجم كل من الواردات والصادرات في الدول الصناعية الرئيسية ميلاً نحو الارتفاع. حيث حققت كل من الصادرات والواردات لهذه الدول زيادة قدرها 7%، 7.5% على التوالي خلال عام 1979 بالمقارنة بـ 5.5% لكل منها خلال العام السابق. وعلى العكس من ذلك، اتجه معدل الزيادة في حجم صادرات الدول النامية غير النفطية إلى التناقص من 9% إلى 8% بينما اتجه معدل الزيادة في حجم وارداتها إلى الارتفاع من 5.5% إلى 7%. وبالنسبة للدول الرئيسية المصدرة للنفط اتجه حجم وارداتها إلى التناقص بمعدل يقدر بـ 9.5% خلال عام 1979 بالمقارنة بزيادة قدرها 5.5% في عام 1978، بينما بلغت الزيادة في حجم صادراتها 1% بالمقارنة بانخفاض يقدر بـ 3.5% في العام السابق.

2.3.1 وقد اتجهت أسعار السلع المتداولة في التجارة الدولية إلى الارتفاع بشكل حاد خلال عام 1979. وتقدر الزيادة في سعر الوحدة القياسية (Unit Value) لهذه السلع مقومة بالدولار بحوالي 18% خلال عام 1979 بالمقارنة بـ 10% في عام 1978. أما الزيادة في الأسعار مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة فتقدر بـ 14.5% بالمقارنة بـ 2.5% في عام 1978. وقد تأثرت جميع السلع المتداولة في التجارة الخارجية بهذا الاتجاه التضخمي بدرجات

متفاوتة. حيث تقدر الزيادة في سعر الوحدة القياسية لصادرات الدول الصناعية في عام 1979 مقوماً بوحدات حقوق السحب الخاصة بحوالي 10.5% بالمقارنة بـ 5.5% خلال عام 1978، وبالنسبة لواردات الدول الصناعية يقدر معدل الزيادة بـ 14.5% بالمقارنة بـ 2.5% في عام 1978. أما بالنسبة للدول النامية غير النفطية فيقدر معدل الزيادة في سعر الوحدة من صادراتها مقوماً بوحدات حقوق السحب الخاصة بحوالي 10.5% بالمقارنة بنقص قدره 2% في العام السابق. وبالمثل حقق سعر الوحدة من وارداتها معدلاً للزيادة يقدر بحوالي 14.5% بالمقارنة بـ 2.5% في عام 1978. أما الدول المصدرة للنفط فقد حققت معدلاً كبيراً في زيادة أسعار صادراتها يقدر بحوالي 45% بالمقارنة بنقص قدره 6.5% في العام السابق. وارتفع معدل الزيادة في أسعار وارداتها من 4.5% إلى 10.5% في عام 1979. وتعكس هذه التغيرات إلى حد كبير الارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط الخام خلال عام 1979 بعد أن بقي ثابتاً منذ اجتماع منظمة أوبيك في منتصف عام 1977.

3.3.1 ونتيجة لهذه التطورات في اتجاه أسعار السلع المتداولة في التجارة الدولية تغيرت أوضاع شروط التبادل التجاري Terms of Trade بين مختلف مجموعات الدول عما كانت عليه في عام 1978. فبينما عانت الدول المصدرة للنفط من تدهور حاد في شروط تبادلها التجاري في العام المذكور (يقدر بحوالي 10.5%)، أدت التطورات التي سادت السوق النفطية خلال عام 1979 إلى ارتفاع أسعاره مما نتج عنه تحسن واضح في شروط التبادل التجاري للدول النفطية يقدر بحوالي 31%. وعلى العكس من ذلك تغيرت شروط التبادل التجاري للدول الصناعية في غير صالحها بنسبة تقدر بحوالي 3.5% بالمقارنة بالتحسن الذي طرأ عليها في العام السابق والمقدر بحوالي 3%. أما الدول النامية غير النفطية فقد استمرت شروط تبادلها التجاري في التدهور بمعدل يقدر بحوالي 3.5% في عام 1979 بالمقارنة بـ 4.5% خلال عام 1978.

4.1 موازين المدفوعات:

1.4.1 أدت التطورات السابق الإشارة إليها في معدلات نمو الإنتاج، ومستويات الأسعار، وشروط التبادل التجاري، إلى تغيير جذري في أوضاع موازين المدفوعات خلال عام 1979 بالمقارنة بالعام السابق له. فقد اتسمت الأوضاع الخارجية لمختلف مجموعات الدول في عام 1978 بوجود فائض في الميزان الجاري⁽¹⁾ للدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يقدر بحوالي 28 بليون دولار، وفائض صغير نسبياً بالميزان الجاري للدول النفطية⁽²⁾، يقدر بحوالي 9 بليون دولار، وعجز كبير في الميزان الجاري للدول النامية غير النفطية (حوالي 48 بليون دولار). أما في عام 1979، فتشير التقديرات الأولية إلى أن الميزان الجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد سجل عجزاً يقدر بحوالي 8.5 بليون دولار بينما حققت الدول النفطية فائضاً يقدر بحوالي 67.5 بليون دولار، وارتفع العجز في الميزان الجاري للدول النامية غير النفطية إلى 61 بليون دولار.

ويعود عجز الميزان الجاري للدول الصناعية في عام 1979 بصفة أساسية إلى تغير أوضاع ميزانها التجاري الذي سجل عجزاً يقدر بحوالي 34.5 بليون دولار بالمقارنة بفائض قدره 5.5 بليون دولار في عام 1978. وتشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى أن جزءاً كبيراً من التغير في وضع الميزان التجاري لهذه المجموعة من الدول يرجع إلى تدني شروط تبادلها التجاري مع الدول النفطية خلال 1979، بالمقارنة مع ما حققته من كسب في العام السابق.

2.4.1 وتحجب هذه التطورات في أوضاع الميزان الجاري لمجموعة الدول الصناعية متغيرات ذات أثر كبير على أوضاع النظام النقدي العالمي. ففائض الميزان الجاري الذي حققته دول المجموعة ككل في عام 1978 كان محصلة لعجز كبير في الميزان الجاري للولايات المتحدة مقابل فوائض كبيرة في ميزاني اليابان وألمانيا الغربية، مما كان له أثر كبير على عدم استقرار أسواق صرف العملات خلال العام المذكور. أما في عام 1979، فتدل التقديرات الأولية على تقارب في أوضاع الموازين الجارية لهذه الدول انعكس في انخفاض العجز في الميزان

(1) يشمل السلع والخدمات والتحويلات الخاصة.

(2) طبقاً لتصنيف منظمة OECD تشمل دول هذه المجموعة الدول الأعضاء في منظمة أوبيك بالإضافة إلى البحرين وعمان.

الجاري للولايات المتحدة إلى ما يقل عن 2.5 بليون دولار، بينما تحول الفائض اليابان إلى عجز يقدر بحوالي 7.5 بليون دولار وحققته ألمانيا الغربية عجزاً صغيراً لا يتجاوز البليون دولار. وقد كان لهذا التغير في الأوضاع النسبية لموازن مدفوعات الدول الصناعية الكبيرة أثر كبير في توافر قدر أكبر من الاستقرار في أسواق الصرف للعملة الدولية الرئيسية بالمقارنة بعام 1978.

وتعزى هذه التغيرات النسبية في أوضاع الموازن الجارية للدول الصناعية الرئيسية إلى ما طرأ من تغير على موازين تجارتها نتيجة لتباين معدلات نمو النشاط الاقتصادي فيها خلال عام 1979، وانعكاساً لتطورات أسعار صرف عملاتها خلال عام 1978. ففي الولايات المتحدة كان لانخفاض سعر صرف الدولار أثر واضح في زيادة حجم صادراتها من السلع المصنعة خلال عام 1979 بينما ساعد بطء النمو الاقتصادي فيها على تخفيض معدل نمو الواردات. إلا أن هذه الآثار الإيجابية لتحسن القدرة التنافسية للولايات المتحدة، واكتبتها آثار سلبية نتيجة لتدني شروط تبادلها التجاري. وفي اليابان كان لارتفاع سعر صرف الين في العام السابق أثر واضح على خفض معدل نمو صادراتها في عام 1979 بينما استمر مستوى الطلب على الواردات عالياً بسبب ارتفاع مستوى الطلب الداخلي. هذا إلى جانب أن الميزان التجاري لليابان تأثر إلى حد كبير بتدهور شروط تبادلها التجاري نتيجة لما طرأ من زيادة في أسعار النفط الخام الذي يمثل نسبة عالية من الواردات اليابانية.

3.4.1. وقد استمرت الدول النامية غير النفطية تعاني من العجز في ميزانها الجاري، الذي ارتفع من حوالي 12 بليون دولار في عام 1973 (17.8% من إجمالي صادراتها) إلى ما يقرب من 61 بليون دولار (33% من إجمالي الصادرات) في عام 1979. ويرجع الجزء الأكبر من هذا العجز إلى الاتجاهات غير المواتية في شروط التبادل التجاري لدول هذه المجموعة بالإضافة إلى تزايد المدفوعات المتعلقة بخدمات الديون الخارجية وتحويلات أرباح الاستثمارات الأجنبية. وإلى جانب هذا تشير التوقعات إلى احتمال تفاقم الأوضاع الخارجية للدول النامية غير النفطية في المستقبل القريب نتيجة لاستمرار تدهور شروط تبادلها التجاري بسبب احتمال انخفاض أسعار صادراتها من المواد الأولية نتيجة للكساد المتوقع في النشاط الاقتصادي للدول الصناعية واتجاه أسعار وارداتها للارتفاع.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن المحتمل أن تتأثر هذه الدول أيضاً نتيجة لتزايد الضغوط في الدول المتقدمة نحو فرض المزيد من إجراءات الحماية والقيود على صادرات الدول النامية بسبب استمرار معدلات البطالة المرتفعة فيها واحتمالات زيادتها نتيجة للركود المتوقع في النشاط الاقتصادي خلال عام 1980. ولقد استهدفت هذه الإجراءات بشكل خاص حماية بعض الصناعات مثل القوالب وبناء السفن والنسيج والسلع الاستهلاكية المعمرة، واتخذت عدة أشكال تشمل قيوداً كمية وعوائق إدارية وضرائب استثنائية على الاستيراد، كما تتضمن دعماً للصادرات واتفاقيات ثنائية للحد من الواردات.

4.4.1. وقد اتجه الفائض في الميزان الجاري للدول النفطية للتناقص منذ منتصف السبعينات وحتى عام 1979 - من حوالي 62 بليون دولار في عام 1974 إلى 9 بليون دولار في عام 1978 -، نتيجة لما تعرضت له شروط التبادل التجاري لهذه المجموعة من الدول من اتجاهات سلبية خلال تلك الفترة إلى جانب الارتفاع الحاد في وارداتها استجابة لمتطلبات التوسع في التنمية الاقتصادية والتغير في أنماط الاستهلاك نتيجة للارتفاع في مستوى دخول الأفراد. إلا أن هذا الاتجاه تغير بصفة جذرية خلال عام 1979 نتيجة لما اتخذته هذه الدول من إجراءات للمحافظة على ثرواتها القابلة للنفاذ وتصحيح أسعار النفط في مواجهة الانخفاض في سعر صرف الدولار في الأعوام السابقة وارتفاع كلفة وارداتها من السلع المصنعة وذلك إلى جانب اتجاه معدل الزيادة في واردات دول المجموعة إلى التناقص نتيجة لترشيد خططها الإنمائية. ومن الملاحظ أن الفوائض في موازين الحسابات الجارية للدول المصدرة للنفط تركز أساساً في حوالي سبع دول⁽¹⁾، يقدر فائض الميزان الجاري فيها في عام 1979 بحوالي 50 بليون دولار (بالمقارنة بـ 17 بليون عام 1978). أما بقية الدول النفطية⁽²⁾ فيقدر فائضها بـ 17 بليون (بالمقارنة بعجز قدره 9 بليون في عام 1978).

5.1 الديون الخارجية وتمويل العجز في موازين مدفوعات الدول النامية غير المصدرة للنفط:

1.5.1 على الرغم من العجز المزمّن الذي واجهته الدول النامية غير النفطية في موازين مدفوعاتها والذي تزايد منذ منتصف السبعينات، إلا أن دول المجموعة ككل تمكنت خلال هذه الفترة من تحقيق اضافات ملموسة إلى احتياطياتها الدولية، نتيجة لتباين الأوضاع الخارجية للدول المكونة للمجموعة ولاتجاه بعض هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي بغرض تدعيم احتياطياتها. وقد استطاعت الدول النامية تمويل العجز في موازينها الجارية ودعم احتياطياتها الدولية، جزئياً عن طريق تدفقات رأس المال الخارجي بغرض الاستثمار المباشر والمنح والمعونات الرسمية، إلا أنها اعتمدت بصفة أساسية على الاقتراض الخارجي من الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية وبصفة خاصة على الأسواق المالية الدولية خلال السنوات القليلة الماضية.

2.5.1 وتقدر نسبة المنح والمعونات الرسمية إلى مجموع العجز في الميزان الجاري والزيادة في الاحتياطيات الدولية لهذه الدول في عام 1979 بحوالي 18% بالمقارنة بـ 16% في عام 1975، بينما لم تتجاوز نسبة الاستثمارات المباشرة 13.5% بالمقارنة بـ 13% في عام 1975. وبلغ نصيب صافي الاقتراض الخارجي 64% من إجمالي العجز والزيادة في الاحتياطيات في عام 1979، بالمقارنة بـ 70% في عام 1975، ومن جملة هذه الموارد المقترضة كانت نسبة الاقتراض طويل الأجل من المصادر الرسمية حوالي 43% بالمقارنة بـ 39% في منتصف السبعينات. وارتفعت نسبة الاقتراض من الأسواق المالية من 49% في عام 1975 إلى 53.5% في عام 1979. وشكل الاقتراض عن طريق إصدار السندات نسبة متزايدة من صافي الاقتراض من الأسواق المالية الدولية.

3.5.1 ومن الملاحظ أن الفترة منذ منتصف السبعينات خاصة بعد عام 1976 قد شهدت تناقصاً واضحاً في اعتماد الدول النامية غير النفطية على صندوق النقد الدولي في مواجهة العجز في موازين مدفوعاتها⁽¹⁾، حيث انخفض صافي السحب على موارد الصندوق من دول المجموعة من حوالي 13% من صافي اقتراضها الخارجي في عام 1976 إلى ما لا يتجاوز 3% من صافي الاقتراض الخارجي في عام 1979. ويرجع هذا أساساً إلى أن بعض هذه الدول تفادت الالتجاء إلى الصندوق تحاشياً للشروط المصاحبة لاقتراضه، في نفس الوقت الذي كانت الأسواق المالية الدولية تتمتع بقدر كبير من السيولة مكنتها من توجيه بعض مواردها لمواجهة احتياجات الدول النامية غير النفطية.

4.5.1 وقد كان من نتيجة العجز المزمّن في الميزان الجاري للدول النامية⁽¹⁾ خلال السبعينات أن ارتفع حجم ديونها الخارجية⁽²⁾ من حوالي 80 بليون دولار في عام 1973 (18% من إجمالي الناتج المحلي) إلى 220 بليون دولار في عام 1978 (26% من إجمالي الناتج المحلي) ومن المقدّر أن يكون حجم الدين الخارجي لهذه الدول قد بلغ 251 بليون دولار في نهاية عام 1979. وقد انخفض نصيب المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية في إجمالي الدين الخارجي للدول النامية من 64% في عام 1973 إلى 50% في عام 1979. وخلال نفس الفترة ارتفع نصيب المصارف والمؤسسات المالية الخاصة من 36% إلى 50% وقد ترتب على زيادة حجم الديون الخارجية للدول النامية، إلى جانب تزايد اعتمادها على الأسواق المالية كمصدر للاقتراض، ارتفاع في أعباء خدمة الدين في ميزان مدفوعاتها، حيث زادت نسبة أقساط السداد والفوائد إلى إجمالي قيمة صادراتها من السلع والخدمات من حوالي 8% في منتصف السبعينات إلى 10% في عام 1978.

(1) البحرين - الكويت - الجماهيرية الليبية - عمان - قطر - المملكة العربية السعودية - الإمارات العربية المتحدة.

(2) الجزائر - أكوادور - جابون - اندونيسيا - إيران - العراق - نيجيريا وفنزويلا.

(1) تبلغ الزيادة في استخدام دول المجموعة للتسهيلات الإئتمانية لدى صندوق النقد الدولي خلال عام 1979 حوالي 288 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وارتفع رصيد القروض الممنوحة لها من صندوق الأمانات Trust Fund بحوالي 527 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. كما زادت مخصصاتها من حقوق السحب بحوالي 900 مليون وارتفعت استخداماتها لهذه المخصصات بحوالي 17 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

(1) باستثناء ست دول رئيسية منتجة للنفط حققت فائضاً في ميزانها الجاري بصفة مستمرة.

(2) الديون التي تمثل التزاماً على الحكومات المركزية أو السلطات المحلية والمؤسسات العامة للدولة أو تكون مضمونة منها.

6.1 الاحتياطيات الدولية :

1.6.1 أدت التطورات الاقتصادية والمالية خلال عام 1979، إلى جانب بعض العوامل الأخرى، إلى زيادة في الاحتياطيات الدولية للدول الأعضاء بصندوق النقد الدولي (باستثناء الذهب) بلغت خلال الأحد عشر شهراً المنتهية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1979 ما يعادل 17.5 بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي بنسبة 7.2% بالمقارنة بـ 7.7% خلال عام 1978. وترجع هذه الزيادة بصفة أساسية إلى ارتفاع احتياطيات الدول من العملات الأجنبية Foreign Exchange، والتي بلغت 237 بليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) 1979، بزيادة قدرها حوالي 16 بليون عن نهاية العام السابق⁽¹⁾. كما ارتفعت الموجودات من حقوق السحب الخاصة من حوالي 8 بليون إلى 12.4 بليون خلال نفس الفترة نتيجة لتخصيص أرصدة إضافية من حقوق السحب الخاصة قدرها 4 بليون تقريباً في أول يناير 1979. ومن ناحية أخرى انخفض مستوى الموجودات في شكل احتياطيات لدى صندوق النقد الدولي Reserve Positions in the Fund، بما يعادل حوالي 3 بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة نتيجة لتناقص صافي استخدامات الدول الأعضاء لموارد الصندوق.

2.6.1 وكان نصيب الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الزيادة في الاحتياطيات الدولية خلال الفترة المذكورة سابقاً، حوالي 6.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة، كمحصلة لزيادة قدرها 5.3 بليون في احتياطياتها من العملات الأجنبية، بالإضافة إلى زيادة في أرصدها من حقوق السحب الخاصة قدرها 2.9 بليون، بينما تناقصت احتياطياتها لدى صندوق النقد الدولي بما يعادل الرصيد المتبقى.

3.6.1 وقد بلغ نصيب الدول الرئيسية المصدرة للنفط في الزيادة في الاحتياطيات الدولية باستثناء الذهب حوالي 5.8 بليون وحدة حقوق سحب خاصة مقابل نقص قدره 16 بليون في عام 1978. حيث ارتفعت احتياطياتها من العملات الأجنبية بحوالي 6.6 بليون وزادت أرصدها من حقوق السحب الخاصة بحوالي نصف بليون، بينما نقصت احتياطياتها لدى صندوق النقد الدولي بحوالي 1.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة.

4.6.1 أما بالنسبة للدول النامية غير النفطية ككل، فعلى الرغم من الظروف الاقتصادية غير المواتية التي واجهتها خلال العام واستمراراً لنفس الظاهرة التي سادت في الأعوام السابقة، فقد تمكنت من تحقيق زيادة في احتياطياتها الدولية (باستثناء الذهب)، تقدر بحوالي 6 بليون وحدة حقوق سحب خاصة، منها حوالي 4.9 بليون نتيجة لزيادة احتياطياتها من العملات الأجنبية، 0.9 بليون في أرصدها من حقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى زيادة طفيفة في احتياطياتها لدى صندوق النقد الدولي.

ويلاحظ أن الجزء الأكبر من الزيادة في الاحتياطيات الكلية كان من نصيب دول أمريكا اللاتينية (3.4 بليون) والدول الآسيوية (2.2 بليون)، بينما لم تتعد الزيادات بالنسبة لدول الشرق الأوسط والدول الأفريقية سوى مبالغ صغيرة نسبياً.

وتقدر نسبة احتياطيات الدول النامية إلى وارداتها في أواخر عام 1979 بحوالي 35.5% بالمقارنة بـ 33.5% في عام 1978.

5.6.1 ويقدر حجم الذهب في الاحتياطيات الرسمية للدول الأعضاء بصندوق النقد الدولي في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) 1979 بحوالي 921 مليون أوقية يبلغ نصيب الدول المتقدمة منها حوالي 815 مليون أوقية، بينما لا يتجاوز نصيب الدول الرئيسية المصدرة للنفط حوالي 37 مليون أوقية بزيادة طفيفة قدرها 0.1 مليون أوقية عن عام 1978. ويبلغ نصيب الدول النامية غير النفطية حوالي 57.2 مليون أوقية (بزيادة قدرها مليون أوقية عن عام 1978). وتقدر قيمة الاحتياطيات الرسمية للدول من الذهب في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) 1979

(1) كان جزءاً كبيراً من هذه الزيادة نتيجة لخروج النظام النقدي الأوروبي European Monetary System إلى حيز التنفيذ في أوائل عام 1979، مما ترتب عليه تحويل 20% من احتياطيات الدول الأعضاء في النظام من الذهب إلى صندوق التعاون النقدي الأوروبي EMCF مقابل أرصدة مقيمة بالعملة الحسابية الأوروبية ECU، احتسبت ضمن الاحتياطيات بالعملات الأجنبية، وبالمقابل انخفضت احتياطيات هذه الدول من الذهب.

بحوالي 293 بليون وحدة حقوق سحب خاصة بالمقارنة بحوالي 177 بليون في نهاية عام 1978، نتيجة للارتفاع الكبير في أسعاره خلال العام، من حوالي 173.5 وحدة حقوق سحب خاصة للأوقية في نهاية عام 1978 إلى 317.8 وحدة حقوق سحب خاصة في نوفمبر 1979، أي بزيادة قدرها 83% نتيجة لعدم استقرار الأوضاع السياسية العالمية وتوقعات المضاربين في الأسواق بالنسبة لاتجاهات التضخم في العالم وآثاره المتوقعة على أسعار الصرف للعملات الدولية الرئيسية في المستقبل.

7.1 السياسات النقدية وأسعار الصرف:

1.7.1 على الرغم من اضطراب الأحوال السياسية أظهرت أسعار العملات الدولية الرئيسية قدراً أكبر من الاستقرار خلال عام 1979 بالمقارنة بالعام السابق، فيما عدا الين الذي تعرض سعره للانخفاض بصفة شبه مستمرة خلال العام والجنه الاسترليني الذي اتجهت قيمته للارتفاع خلال الجزء الأكبر من العام.

فقد انخفض متوسط سعر الصرف المرجح للدولار Effective Exchange Rate⁽¹⁾ بحوالي 2.1% خلال عام 1979، مقارنة بانخفاض قدره 9.4% ما بين عامي 1977 و 1978. وارتفع متوسط سعر الصرف المرجح للمارك بحوالي 5.9% خلال الفترة نفسها مقارنة بزيادة قدرها 7% في متوسط السعر خلال عام 1978.

أما بالنسبة لمتوسط سعر الصرف المرجح للجنه الاسترليني فقد سجل زيادة مقدارها 7.6% خلال عام 1979 مقارنة بـ 1.4% في عام 1978. وعلى العكس من ذلك تعرض متوسط سعر الصرف المرجح للين لانخفاض قدره 6.7% خلال عام 1979 مقارنة بزيادة قدرها 24.3 في عام 1978.

2.7.1 ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى توافر هذا الاستقرار النسبي في أسواق العملات الرئيسية ما شهدته عام 1979 من تقارب في أوضاع موازين مدفوعات الدول الصناعية الرئيسية بعد التباين الكبير الذي ساد فيها بينها خلال العام السابق. وبالإضافة إلى ذلك ساد قدر أكبر من التنسيق بين السلطات النقدية في الدول الصناعية الكبرى خاصة بالنسبة لسياسات أسعار الفوائد. فعلى الرغم من اتجاه مستويات أسعار الفوائد في الدول الصناعية الرئيسية إلى الارتفاع بصفة عامة، إلا أن الفروق التي سادت بين مستويات الفوائد في البلاد الصناعية كانت ذات أثر إيجابي في الحد من تحركات رؤوس الأموال السائلة بين العملات الدولية الرئيسية⁽²⁾.

3.7.1 ومن العوامل الهامة التي ساعدت على توافر هذا الاستقرار النسبي في أسواق العملات الرئيسية، ما أبدته السلطات النقدية وخاصة في الولايات المتحدة من استعداد أكبر للتدخل بغرض الحد من التقلبات قصيرة الأجل في سعر صرف الدولار التي لا تعكس تغيرات في الظروف الاقتصادية الأساسية. فقد أعلنت الولايات المتحدة في خريف عام 1978 عن عدد من الإجراءات استهدفت استعادة الثقة في استقرار سعر صرف الدولار. وكان من أهم هذه الإجراءات قيامها بسحب شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، واتفاقها مع البنوك المركزية في كل من اليابان والمانيا الغربية وسويسرا على رفع حجم ترتيبات السحب التبادلية إلى 15 بليون دولار وإصدار سندات مقومة بعملات هذه الدول، وذلك كله بغرض توفير رصيد كبير من العملات الأجنبية يعادل 30 بليون دولار لاستخدامه في دعم الدولار عند الضرورة.

(1) تقاس التغيرات في سعر الصرف المرجح على أساس رقم قياسي يشمل سعر صرف العملة تجاه 20 عملة رئيسية أخرى باستخدام أوزان يحددها صندوق النقد الدولي.

(2) ارتفع سعر الخصم في المملكة المتحدة من 12.5% في نهاية عام 1978 إلى 17% في نهاية عام 1979. وخلال نفس الفترة ارتفع سعر الخصم في الولايات المتحدة من 9.5% إلى 12%، وفي اليابان من 3.5% إلى 6.25% وفي ألمانيا الغربية من 3% إلى 6%.

4.7.1 وبالإضافة إلى ما سبق، كان لخروج النظام النقدي الأوروبي European Monetary System إلى حيز الوجود في أوائل عام 1979، أثر إيجابي على توافر قدر أكبر من الاستقرار بين أسعار صرف العملات الأوروبية. ويتضمن هذا النظام استحداث وحدة حسابية أوروبية (ECU) European Currency Unit، تعكس قيمة سلة من عملات الدول التسع الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة. كما يتضمن التزام الدول المشاركة فيه بالتدخل لتصحيح أي انحراف في أسعار صرف عملاتها بالمقارنة بأسعار التعادل المتفق عليها، إذا تجاوز هذا الانحراف نسبة 2.25%. كما يشمل النظام ترتيبات للتدخل في أسواق العملات في وقت مبكر لتصحيح الانحرافات غير المرغوب فيها، وللتشاور بين الحكومات المعنية بشأن سياساتها الاقتصادية الداخلية والخارجية بما يتفق مع متطلبات استقرار أسعار صرف العملات الأوروبية فيما بين بعضها البعض. ويتيح النظام للدول المشاركة فيه تسهيلات إئتمانية قصيرة الأجل بلا حدود بغرض التدخل في أسواق العملات. وبموجب هذا النظام أنشئ صندوق للتعاون النقدي الأوروبي European Monetary Cooperation Fund (EMCF) بمأرصدة من الوحدات الحسابية الأوروبية ECU's لحساب الدول الأعضاء مقابل تحويل كل دولة ما قيمته 20% من أرصدها الرسمية من الذهب والدولار. وتستخدم هذه الأرصدة لسداد الديون الناتجة عن التدخل في أسواق العملات وإتاحة تسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل لدعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

5.7.1 ويعزى التحسن في سعر صرف الجنيه الاسترليني خلال عام 1979، على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم بالملكة المتحدة، إلى ارتفاع مستوى أسعار الفوائد على الودائع المقومة بالسترليني إلى جانب الوضع المميز لبريطانيا بصفقتها من أقل الدول الصناعية اعتماداً على استيراد النفط بسبب تزايد معدلات إنتاج حقول بحر الشمال.

أما في اليابان، فعلى الرغم من انخفاض معدلات التضخم فيها مقارنة بالدول الصناعية الأخرى، إلا أن انخفاض مستوى أسعار الفوائد فيها بالإضافة إلى اعتمادها الكبير على النفط المستورد، والتدهور الذي أصاب ميزان مدفوعاتها، كل هذا أدى إلى الضغط على سعر صرف الين.

8.1 أهم التحديات في بداية الثمانينات:

في ضوء الاستعراض السابق لأهم التطورات الاقتصادية خلال العام المنصرم، يمكن القول بأن أهم المشكلات التي تواجه النظام النقدي العالمي في بداية الثمانينات تتعلق أساساً بالمجالات التالية: -

1.8.1 بالنسبة لاتجاهات الأسعار العالمية، تشير التجربة التي مر بها العالم منذ منتصف السبعينات إلى أهمية العمل على الحد من تفاقم معدلات التضخم وخاصة في الدول الصناعية الرئيسية. ويتطلب هذا بالدرجة الأولى من جانب الحكومات في هذه الدول اتباع سياسات داخلية من شأنها الحد من آثار الحلقة المفرغة المرتبطة بتزايد الأجور والأسعار، إلى جانب اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من التوسع في الضغوط الداخلية الناتجة من ارتفاع معدلات الطلب الداخلي كلما تطلب الأمر ذلك.

2.8.1 وفي مجال الطاقة، ظهرت حاجة واضحة لضرورة اتباع سياسات من شأنها ترشيد استخدامات النفط في ضوء ندرة الموارد المتاحة منه وقابليتها للنفاذ خلال فترة محدودة من الزمن. ويتطلب هذا في المقام الأول توفير مستوى لأسعار النفط يضمن عائداً مجزياً للدول المنتجة له، ويشجع على تطوير استخدام البدائل الأخرى لمصادر الطاقة التي تتوافر بشكل أقل ندرة، واستكشاف مصادر جديدة لإنتاج النفط.

3.8.1 وفيما يتعلق بالدول النامية، وخاصة الدول غير النفطية، تبرز أهمية العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي فيها، ومعالجة أوضاع العجز المزمن في موازين مدفوعاتها. ويستلزم هذا تشجيع صادرات هذه الدول من السلع المصنعة والحد من الاتجاه نحو زيادة الحماية في أسواق الدول الصناعية، بالإضافة إلى توفير المزيد من المعونات والقروض الميسرة لدعم خططها الائتمانية وتمويل العجز المتزايد في موازين مدفوعاتها.

وتشير التقديرات الأولية للبنك الدولي إلى أن المساعدات الرسمية من الدول الأعضاء في لجنة المساعدات التنموية (DAC) خلال عام 1978 لم تتجاوز نسبة 0.32 في المائة من إجمالي الدخل القومي لهذه الدول، بينما قدمت الدول الأعضاء في منظمة الأوبك مساعدات للدول النامية تقدر بحوالي 2% من دخلها القومي خلال نفس السنة.

كما يلزم أيضاً في هذا المجال دعم موارد المؤسسات الدولية والاقليمية التي تقوم بتقديم المساعدات الميسرة للدول النامية سواء لدعم خططها التنموية أم تمويل العجز في موازين مدفوعاتها، وبما يضمن زيادة هذه الموارد والمحافظة على قيمتها الحقيقية في مواجهة معدلات التضخم العالية التي سادت في الفترة الأخيرة. وتبدو أهمية هذا العمل خاصة وأنه من المتوقع أن تزداد احتياجات هذه المجموعة من الدول للمساعدات الخارجية بسبب الركود المتوقع في معدلات النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية وتدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية غير النفطية. وفي الوقت نفسه أصبح من المحتمل أن يتقلص دور الأسواق المالية الدولية في تمويل احتياجات الدول النامية بسبب ارتفاع معدلات استئانة هذه الدول من الأسواق منذ منتصف السبعينات، وتعرض الهياكل المالية للمؤسسات العاملة في الأسواق الدولية للضغوط الناتجة عن التوسع في الأقراض للدول النامية بالمقارنة بحجم رؤوس أموالها وطبيعة مواردها المالية.

4.8.1 وفي مجال أسعار الصرف، تشير التجربة العالمية في السنوات القليلة الماضية إلى أهمية العمل على توفير قدر أكبر من الاستقرار في أسواق الصرف للعملة الدولية الرئيسية خاصة الدولار. ويتطلب هذا الأمر الاهتمام بمعالجة العجز المستمر في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستيعاب جزء كاف من أرصدة الدولارات التي تراكمت لدى السلطات النقدية في السنوات الماضية. ومن المقترحات المتداولة في هذا الشأن انشاء حساب للاستبدال Substitution Account، يمكن السلطات النقدية من تغيير جزء من احتياطياتها الدولية المقومة بالدولار إلى أصول مقومة بحقوق السحب الخاصة. ويرى الكثير من المراقبين أن فرص نجاح النظام المقترح في توفير قدر أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف يتوقف إلى حد كبير على حجم الحساب المقترح ومدى قدرة المسؤلين عن ادارته على توفير عائد مجز للمشاركين فيه ودرجة كافيّة من السيولة لأصوله.

5.8.1 وأخيراً يلزم التنويه بأهمية توجيه الجهد لتقوية هياكل الأسواق المالية الدولية، وتطوير أساليب ادائها لوظائفها بما يمكنها من الاستمرار في المساهمة في تقديم التمويل اللازم لاحتياجات الدول النامية وبما يوفر قدراً كافياً من الأمان لأصحاب رؤوس الأموال ويضمن عدم تعرضها لمخاطر التجميد أو المصادرة بسبب الخلافات السياسية.

أهم التطورات الاقتصادية في العالم العربي

1.2 الانتاج والدخل:

1.1.2 على الرغم من أن الدول العربية حققت معدلات نمو قياسية في قيم مجمل الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال بعض أعوام السبعينات، إلا أن الارتفاع الملحوظ في معدلات التضخم خلال الفترة أدى إلى جعل متوسط النمو الحقيقي خلال عقد السبعينات متواضعاً نسبياً. بل أن ذلك النمو كان بمعدلات أفضل قبل عام 1974 منه فيما بعد ذلك بسبب حدة ارتفاع معدلات التضخم في النصف الأخير من السبعينات بالمقارنة بالنصف الأول من العقد. ويقدر معدل النمو الحقيقي في مجمل الناتج المحلي خلال الفترة 1969-1973 بحوالي 6.5% سنوياً في المتوسط للاقتصاد العربي ككل، إلا أنه من المرجح أن هذا المعدل تجاوز 2% بقليل خلال الفترة من 1974-1979.

2.1.2 ولقد كان اتجاه أداء اقتصاديات مجموعتي الدول العربية النفطية وغير النفطية مشابهاً للاتجاه العام في مجموع الأقليم⁽¹⁾. إذ يقدر معدل النمو الحقيقي في الدول العربية النفطية بحوالي 7.5% سنوياً في المتوسط خلال الشطر الأول من السبعينات، ثم انخفض إلى حوالي 2.2% خلال الشطر الأخير منه. كما يقدر معدل النمو الحقيقي في الدول العربية غير النفطية بحوالي 5% سنوياً في الشطر الأول من السبعينات، وانخفض بعدها إلى حوالي 2% خلال الشطر الأخير من العقد.

3.1.2 وإذا نظرنا إلى أداء الاقتصاد العربي من عام لآخر خلال السبعينات لوجدنا أنه بعد القفزة الكبيرة التي حدثت خلال عامي 1973 و 1974، فإن الاقتصاد العربي عاد لينمو خلال عامي 1975 و 1976 بمعدلات تقل بعض الشيء عن معدلات نموه في الفترة قبل عام 1973. إلا أن معدل النمو الحقيقي انخفض كثيراً خلال عامي 1977 و 1978، نتيجة لجمود أسعار النفط، وانخفاض انتاجه، وارتفاع معدل الواردات وتدنّي شروط التبادل التجاري.

وبالنسبة لعام 1979، فبالرغم من عدم توافر بيانات كافية، إلا أن ارتفاع معدلات انتاج النفط في العالم العربي وما تبعه من زيادة تبلغ حوالي 14.3% في صادرات النفط بالمقارنة بعام 1978، وما صحب ذلك من زيادة في أسعار النفط بلغ متوسطها خلال العام حوالي 27.5% (مقومة بالدولار)، قد أدّى إلى زيادة عائدات الدول العربية من تصدير النفط بحوالي 45.8%. على أن ارتفاع أسعار الواردات بنسبة 13% تقريباً في نفس الوقت كان معناه أن الارتفاع الحقيقي في أسعار التصدير لم يتجاوز 13% في المتوسط خلال السنة. لذلك يمكن القول أنه من المرجح أن تكون الدول العربية النفطية قد حققت تحسناً ملموساً في معدلات نموها خلال عام 1979، وإن لم يكن موازياً لما حدث بين عامي 1973 و 1974. أما الدول العربية غير النفطية، فتشير التقديرات الأولية إلى احتمال أن تكون قد حققت تحسناً طفيفاً في معدل نموها الحقيقي خلال عام 1979.

(1) لاغراض التحليل قسمت الدول العربية إلى مجموعتين: المجموعة النفطية وتشمل الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق وعمان وقطر والجزائر والكويت وليبيا، والمجموعة غير النفطية وتشمل بقية الدول العربية الأعضاء في الصندوق.

4.1.2 . ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد العربي قد تعرض خلال السبعينات لمؤثرات مختلفة ومتعددة المصادر تركت طابعها على تكوينه واتجاهات المتغيرات الاقتصادية الأساسية فيه، بحيث أصبح أكثر تأثراً من ذي قبل بالتغيرات التي تطرأ على اقتصاديات الدول الصناعية وأكثر تفاعلاً معها بسبب ازدياد الأهمية النسبية لصادراته ووارداته خلال النصف الأخير من السبعينات. فبينما لم تتجاوز صادرات الدول العربية من السلع والخدمات حوالي 34% من إجمالي دخلها المحلي في بداية السبعينات، ارتفعت هذه النسبة إلى ما يقرب من 50% في المتوسط خلال النصف الأخير من ذلك العقد. ويرجع ذلك في معظمه إلى التغير الذي طرأ على الأهمية النسبية لصادرات الدول العربية النفطية التي تقدر بحوالي 61% من مجمل ناتجها المحلي خلال النصف الثاني من العقد بالمقارنة بـ 48% في المتوسط في بداية السبعينات. ومن جهة أخرى ازداد الاقتصاد العربي ارتباطاً وتأثراً بالعالم الخارجي، حيث أن وارداته من السلع والخدمات التي كانت تمثل ما يقرب من 25% من إجمالي الناتج المحلي في بداية السبعينات ارتفعت إلى حوالي 34% في المتوسط خلال النصف الأخير من العقد. وكانت هذه الزيادة ناجمة في معظمها من اتجاه واردات الدول العربية النفطية إلى الارتفاع. وقد أدت هذه الزيادة في ارتباط الاقتصاد العربي بالدول الصناعية الغربية إلى أن أصبح أكثر تأثراً بموجات التضخم ودورات الرواج والكساد التي يتعرض لها الاقتصاد الغربي.

5.1.2 أما من حيث هيكل الانفاق للدخل المحلي الإجمالي، فعلى الرغم من النمو الكبير في الانفاق الاستهلاكي مقوماً بالأسعار الجارية، فقد انخفضت نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي من حوالي 72% في بداية السبعينات إلى ما يقرب من 56% في المتوسط خلال النصف الثاني من العقد. وتنعكس هذه التغيرات أساساً الوزن المتعاظم لاقتصاد الدول النفطية، حيث انخفضت نسبة الانفاق الاستهلاكي لدول هذه المجموعة إلى إجمالي ناتجها المحلي من 56% في أوائل العقد إلى 42% في المتوسط خلال النصف الأخير منه، في حين استمر معدل الانفاق الاستهلاكي للدول العربية غير النفطية يتأرجح في حدود 90% من إجمالي ناتجها المحلي خلال العقد بأكمله.

وبالنظر إلى أن أسعار النفط بقيت ثابتة بين منتصف عام 1977 ونهاية عام 1978 بالرغم من استمرار ارتفاع أسعار السلع الأخرى في العالم، فإن النقص في موارد الدول العربية النفطية قد انعكس في ارتفاع نسبة الانفاق الاستهلاكي إلى إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول خلال العامين المذكورين. ومن المرجح أن تكون هذه النسبة قد عادت مرة أخرى للانخفاض في عام 1979 نتيجة للارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط وإنتاج الدول العربية النفطية منه.

وحقق الانفاق الاستثماري زيادة ملموسة كنسبة من مجمل الناتج المحلي للعالم العربي خلال السبعينات، إذ ارتفع من حوالي 18% في بداية العقد إلى 27% في المتوسط خلال السنوات الأخيرة منه. وقد تشابه نمط الارتفاع في الانفاق الاستثماري بين المجموعتين، النفطية وغير النفطية، وتركزت الزيادة بصفة خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة من السبعينات.

2.2 الأسعار:

1.2.2 كان تطور الأسعار داخل الوطن العربي انعكاساً للصلة المتزايدة بين اقتصاد المنطقة والتقلبات الواقعة خارجها. فبينما تشير التقديرات المتاحة إلى أن المعدل السنوي للزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية لم يتعد 5.5% في بداية السبعينات، فمن المرجح أن يكون ذلك المعدل قد بلغ حوالي 11% سنوياً في المتوسط خلال سني العقد، وتجاوز 12% في السنة في المتوسط خلال النصف الأخير منه. ويعكس هذا إلى حد بعيد الموجة التضخمية التي امتدت إلى العالم العربي على الأخص خلال عامي 1974 و 1975.

2.2.2 وبالرغم من شمول ظاهرة التضخم لمعظم أرجاء الوطن العربي، فإن تلك الظاهرة كانت أكثر وقعاً في الدول

(1) يختلف نمط معدلات التضخم في الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية، عن النمط الذي ساد على المستوى العالمي بين الدول الرئيسية المصدرة للنفط والدول النامية غير النفطية السابق الإشارة إليه في القسم الأول من التقرير، وذلك لأن المعدلات المرتفعة نسبياً للتضخم التي حققتها الدول النامية غير النفطية على المستوى العالمي قد تأثرت إلى حد كبير بارتفاع معدلات زيادة الأسعار في دول أمريكا اللاتينية.

النفطية العربية والتي يقدر معدل الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية فيها خلال السبعينات بحوالي 12% بالمقارنة بحوالي 9% في الدول غير النفطية⁽¹⁾.

وقد تميزت الفترة ما بين 1974 إلى 1977 بمعدلات عالية في ارتفاع الأسعار من المرجح أن تكون قد تجاوزت 14% في المتوسط سنوياً بالنسبة للوطن العربي ككل وأن يكون معدل الزيادة قد وصل إلى ذروته في عام 1975 (حوالي 17%). إلا أن معدل التضخم كان أقل حدة في عام 1978 نتيجة للركود الذي تعرض له النشاط الاقتصادي في الدول العربية النفطية على الأخص، وبحيث يقدر معدل الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية بما لا يتجاوز 9.5% على مستوى الاقليم العربي.

وبالنسبة لعام 1979، فمن المتوقع أن يكون تفاقم اتجاهات التضخم على المستوى العالمي، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط ومعدلات إنتاجه، قد أدت إلى عودة معدلات الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية للارتفاع مرة أخرى بحيث تتجاوز 13% تقريباً.

3.2 انتاج وأسعار النفط:

شهد عام 1979 تطورات هامة في سوق النفط، سواء في هيكل أسعاره أو في مستوى الانتاج العالمي والعربي منه، وقد انعكس ذلك بشكل ملحوظ على عائدات الدول العربية من النفط وموازن مدفوعاتها الجارية.

1.3.2 ففي حين ظل السعر الرسمي لنفط الاشارة (وهو النفط السعودي الخفيف من كثافة 34°) ثابتاً منذ منتصف عام 1977 وحتى نهاية 1978، على أساس 12.70 دولار للبرميل الواحد، تراوحت الأسعار الرسمية للنفط بين 12.01 و 14.10 دولاراً للبرميل وذلك حسب اختلاف النوع والكثافة والموقع الجغرافي. وأدى ثبات سعر النفط مدة طويلة مع ارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية وانخفاض سعر صرف الدولار في الأسواق العالمية إلى انخفاض القيمة الشرائية لعائد البرميل من النفط وتدهور في شروط التبادل التجاري بين الدول المصدرة للنفط والدول الصناعية لصالح الأخيرة. ويقدر أن القيمة الشرائية لبرميل النفط تدنت في 1978 بحوالي 19 بالمائة عن مستواها في عام 1974⁽¹⁾. إلا أن ثبات سعر نفط الاشارة خلال فترة الـ 18 شهراً المنتهية في نهاية عام 1978 لم يمنع من ارتفاع أسعار النفط الفورية وخاصة في الربع الأخير من العام المذكور نتيجة الاضطرابات في إيران وتقلص الانتاج الإيراني. وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط في السوق الفورية على خلق المناخ الملائم لاقرار زيادات فصلية لعام 1979 في أسعار النفط من قبل منظمة أوبك. فقد كان من المفروض أن ترفع سعر نفط الاشارة من 12.70 دولار للبرميل في نهاية كانون الأول (ديسمبر) 1978 إلى 13.33 دولاراً للبرميل في 1979/1/1 ثم تدريجياً إلى 14.55 دولار للبرميل في أول تشرين الأول (أكتوبر) 1979، إلا أن الثورة في إيران وما أعقبها من انقطاع النفط الإيراني وارتفاع أسعار النفط في السوق الفورية إلى ما بين 30 و 40 دولاراً دفع منظمة (أوبك) إلى التعجيل بتطبيق كامل الزيادة في سعر نفط الاشارة المقررة لعام 1979 اعتباراً من أول الربع الثاني لعام 1979. وتراوحت حينذاك أسعار النفط بين 13.64 و 21.26 دولاراً للبرميل الواحد. واعتباراً من أول حزيران (يونيو) 1979 أصبح هناك هيكل تسعيري ثنائي حدد سعر نفط الاشارة (العربي الخفيف) بـ 18 دولاراً للبرميل وسقفاً لأسعار النفط مقداره 23.50 دولار للبرميل. ومرة أخرى أسهمت المخاوف حول استمرار الامدادات النفطية ومستوياتها إلى ارتفاع في أسعار السوق الفورية مما دفع بعض الدول العربية إلى اعلان زيادات أخرى في أسعار النفط في الربع الأخير من عام 1979 فوصل السعر الرسمي للنفط العربي الخفيف إلى 24 دولاراً للبرميل في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر وذلك قبل حلول العام الجديد 1980 الذي بدأ دون أي اتفاق على تحديد جماعي لأسعار النفط، إلا أن بعض الدول حددت أسعاراً رسمية لنفطها تصل إلى 30 دولاراً للبرميل.

(1) جرى قياس التدني في القيمة الشرائية على أساس سعر الجلملة للسلع الصناعية باستثناء الغذاء في 12 دولة صناعية مقوماً بالدولار ومرجعاً بحصص هذه الدول في مستوردات أوبك من كل منها.

2.3.2 وتشير التقديرات الأولية إلى أن متوسط سعر برميل النفط المصدر من قبل الدول المصدرة للنفط في عام 1979 بلغ 19.25 دولاراً أي بزيادة 50% تقريباً عن متوسط السعر السائد في عام 1978. ولعل السبب الرئيسي الذي ساعد على ارتفاع أسعار النفط خلال عام 1979، لا يكمن فقط في النقص الفعلي في الانتاج الناجم عن الأحداث في إيران ولكن أيضاً في المخاوف من نقص امدادات النفط التي شجعت الشركات العالمية على شراء النفط بكميات كبيرة في السوق الفورية وبأسعار عالية بغرض زيادة المخزون منه.

3.3.2 وقد لعب انتاج النفط الخام العربي دوراً ايجابياً في محاولة تخفيف تلك المخاوف والتعويض عن النقص الحاصل في الانتاج العالمي. فازداد الانتاج العربي بحوالي 6% في النصف الأول من عام 1979 عنه في النصف الثاني من عام 1978. وارتفع معدل انتاج النفط العربي من حوالي 19.75 مليون برميل في اليوم عام 1978 إلى حوالي 22.14 مليون برميل في اليوم عام 1979 محققاً بذلك نمواً قدره 12.1%، علماً بأن معدل الانتاج العربي للنفط كان قد انخفض في عام 1978 بنحو 3.2% بالمقارنة بانتاج عام 1977 الذي بلغ حوالي 20.41 مليون برميل في اليوم. ونتيجة للزيادة في انتاج النفط الخام العربي في عام 1979 ازداد نصيب الانتاج العربي في انتاج العالم خارج دول الكتلة الاشتراكية من 40.9% عام 1978 إلى حوالي 42.4% في عام 1979.

5.3.2 والجدير بالذكر أن زيادة الانتاج العربي يعود معظمها إلى الزيادة في انتاج الدول العربية الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبيك) إذ بلغت الزيادة في انتاج هذه الدول 2.31 مليون برميل يومياً في عام 1979 بالمقارنة بعام 1978. ويشكل الانتاج الكلي لهذه الدول من مجموع الانتاج العربي للنفط حوالي 94%. ونظراً لأن انتاج النفط في مجموعة الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبيك يوجه إلى الأسواق الخارجية (تراوحت الصادرات بين 92% و 94% من الانتاج خلال الفترة 1977-1979) فقد انعكست زيادة الصادرات النفطية للمجموعة العربية في (أوبيك)، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، على عائداتها النفطية التي ازدادت من 78.4 بليون دولار عام 1978 إلى حوالي 114.3 بليون دولار عام 1979 أي بزيادة قدرها 45.7%. وكانت هذه العائدات قد انخفضت في عام 1978 بنسبة 7.9% بالمقارنة بعام 1977 حيث بلغت 85.1 بليون دولار نتيجة انخفاض الانتاج في عام 1978.

ولقد ساهمت العائدات النفطية لمجموعة الدول العربية النفطية (الأعضاء في أوبيك) عام 1979 في زيادة الفائض المقدر في حساب مدفوعاتها الجاري في نفس العام زيادة كبيرة حسب ما سيتضح فيما يلي.

4.2 السياسات المالية والتقنية:

1.4.2 تبنت الدول العربية النفطية بشكل عام بعد تصحيح أسعار النفط في عامي 1973 و 1974 سياسات مالية وتقنية توسعية، إذ اتاحت الزيادة في الموارد الحكومية المالية زيادة في الاتفاق بهدف تحسين التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية بالإضافة إلى تكوين البنيات الأساسية لاقتصاديات هذه الدول، كما اتاحت الفرصة لتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وتنويعها بصفة عامة.

واعتباراً من عام 1976 اتبعت معظم الأقطار العربية النفطية سياسة أكثر حذراً خوفاً من تفاقم خطر التضخم النقدي وللحد من آثار المعدلات المتسارعة في الأنفاق على موازين المدفوعات في بعض الأقطار. وتمثلت هذه السياسة الحذرة في تقليص نمو الاتفاق الحكومي عن طريق رقابة أكثر تشدداً على المصروفات وتأجيل الشروع بتنفيذ بعض المشاريع خاصة خلال الفترة 1977-1978. وقد شجع على ذلك ركود مستوى عائدات النفط، إلا أن معدل نمو الاتفاق الحكومي خلال هذه الفترة تجاوز معدل النمو في الموارد الحكومية.

وبالاستناد إلى تقديرات الموازنات لعام 1979 يبدو أن الأقطار المتميزة بدرجة استيعاب عالية ستظل عرضة لعجز في موازاناتها العامة، أما الأقطار الأخرى ذات الاستيعاب الأقل بسبب صغر حجم سكانها فمن المرجح أن تكون حققت فائضاً في موازاناتها.

وقد ظلت عائدات النفط تلعب دوراً هاماً في تطور مستوى موارد الحكومات في الدول العربية النفطية فبعد أن كانت هذه العائدات تشكل 65% من مجمل موارد الموازنات في عام 1972 ارتفعت النسبة إلى 85% في عام 1974 ثم انخفضت إلى 73% في عام 1978، ويقدر لها أن تصل إلى 77% في عام 1979 بعد رفع أسعار النفط

خلال العام.

2.4.2 وقد تميزت التطورات النقدية في الأقطار العربية النفطية بنمو سريع في السيولة الداخلية كنتيجة رئيسية للتوسع في الانفاق الحكومي الداخلي. وعلى الرغم من مساهمة التوسع في الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص في زيادة السيولة الداخلية إلا أن دوره ظل ضئيلاً نسبياً بالمقارنة بتأثير استخدام الموارد المالية الخارجية لتمويل الانفاق الحكومي. وقد هبط معدل نمو النقد وشبه النقد من 33% في المتوسط في عام 1977 إلى حوالي 20% في المتوسط في عام 1978 نتيجة السياسات المالية المتحفظة المشار إليها سابقاً.

3.4.2 وبالنسبة للأقطار العربية غير النفطية فقد اتبعت الحكومات في معظم دول هذه المجموعة في منتصف السبعينات سياسات مالية ونقدية توسعية، إلا أنها تحولت فيما بعد إلى اتباع سياسات أقل توسعاً بالنظر لضعف أو تدهور أوضاعها المالية. وقد عكس هذا التحول في السياسة قلق الحكومات حول نمو العجز المالية الممولة من قبل المصارف المحلية وتدهور موازين مدفوعاتها الخارجية وتزايد الضغوط التضخمية فيها. وتمثل هذا التحول في السياسات المالية في شكل تخفيض معدلات الانفاق العام الجاري والائتماني، عن طريق الإبطاء في تنفيذ المشاريع الائتمانية وتأخير الشروع في المشروعات الجديدة، والسعي لتحسين تحصيل الموارد. وعلى الرغم من ذلك فإن الاداء المالي لعديد من الدول العربية غير النفطية ظل متصفاً باستمرار التزايد في حجم العجز المالية في موازنات حكوماتها، الذي تم تمويله بالاعتماد على الموارد الخارجية خاصة من الدول العربية النفطية والاقتراض المصرفي الداخلي مما كان له أثر توسعي على الطلب الكلي.

4.4.2 وقد شكلت المنح الخارجية بالنسبة لعدد كبير من حكومات الدول العربية غير النفطية نسباً عالية من مجموع الموارد الحكومية الأمر الذي أدى، مع توسع الانفاق الحكومي الذي شجعت عليه هذه المنح، إلى اتساع الفروق المطلقة بين الانفاق ومجموع الموارد الداخلية في هذه الدول. وعلى سبيل المثال فإن نسبة المنح الخارجية إلى الموارد الداخلية خلال الفترة 1975-1978 بلغت في المتوسط 57% لموريتانيا و 49% للاردن و 52% للجمهورية العربية اليمنية.

وتظهر دراسة أغطاء تمويل العجز في موازنات الأقطار المعنية أن عدداً كبيراً منها اعتمد بصورة متزايدة خلال الأعوام 1975-1978 على الاقتراض الخارجي لتمويل هذه العجز. وعلى سبيل المثال بلغ المتوسط السنوي خلال هذه الفترة لنصيب الاقتراض الخارجي في تمويل عجز الموازنات الحكومية 45% بالنسبة لجمهورية اليمن الديمقراطية وحوالي 40% لتونس و 57% بالنسبة للمملكة المغربية.

كما تظهر أنماط تمويل العجز أيضاً مرحلتين متميزتين، فالمرحلة الأولى وهي فترة ما قبل 1975 كان الاعتماد خلالها أساساً على الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي، والمرحلة الثانية ما بعد 1975، حيث إزداد الاعتماد على الموارد الخارجية، ويكاد لا يشذ عن هذا النمط سوى دولتين إحداهما السودان والتي إعتمدت أساساً على الجهاز المصرفي المحلي لتمويل ما يقرب من 80% من العجز، وجمهورية اليمن الديمقراطية حيث كان الاعتماد في تمويل العجز متوازياً بين الجهاز المصرفي المحلي والاقتراض الخارجي (50% تقريباً لكل من المصدرين).

5.4.2 ونتيجة لهذه التطورات يمكن القول أن معظم التوسع النقدي في الأقطار العربية غير المصدرة للنفط كان انعكاساً للعجز الكبيرة في الموازنات الحكومية.

ولدى استقراء التطورات النقدية في هذه المجموعة من الدول يمكن ملاحظة مرحلتين متميزتين، الأولى مرحلة التوسع السريع في السيولة الداخلية وهي الفترة الواقعة بين 1973-1976، حيث سجل النمو النقدي في بعض دول المجموعة معدلاً سنوياً يتجاوز 40% في المتوسط. والمرحلة الثانية اعتباراً من 1977، حيث انخفض خلالها المعدل السنوي لنمو السيولة الداخلية إلى 22% في المتوسط.

ويرجع النمو النقدي في المرحلة الأولى، وفق أسلوب التحليل النقدي التقليدي، إلى زيادة الأصول الخارجية للقطاع المصرفي في بعض الحالات وإلى التوسع في الائتمان الداخلي للقطاع الخاص في حالات أخرى، مع بقاء صافي الاقتراض الحكومي عاملاً هامشياً. وتستثنى من ذلك سوريا حيث كان الاقتراض

الحكومي خلال كامل الفترة 1973-1978 العامل الأكبر في زيادة السيولة الداخلية. أما في المرحلة الثانية، فقد كان تمويل عجز الموازنات الحكومية من قبل الأجهزة المصرفية المحلية العامل الرئيسي في الزيادة في السيولة الداخلية في كل دول المجموعة بينما كان للتغير في صافي الأصول الخارجية للقطاع المصرفي أثر سلبي في أكثر الدول العربية غير النفطية.

6.4.2 وعلى الرغم من أن التطورات النقدية في الدول العربية غير النفطية تميزت بنمو عام في السيولة الداخلية لم يتناسب في معظم الحالات مع نمو الناتج المحلي الاجمالي، إلا أن هذه التطورات وما رافقها من ضغوط تضخمية لم تترجم كلية إلى ارتفاع في الأرقام القياسية الرسمية للأسعار، ذلك أن معظم الحكومات اعتمدت على أساليب الرقابة ودعم أسعار بعض السلع لتخفيف الآثار التضخمية على فئات الدخل المنخفضة. ومع أن الرقابة على الأسعار نجحت إلى حد ما في تخفيف معدل التضخم الذي تعكسه الأرقام القياسية الرسمية للأسعار إلا أن الحكومات مؤخراً أصبحت قلقة من تردي الأوضاع المالية لمؤسسات القطاع العام نتيجة سياسات تحديد ودعم الأسعار، وما ينجم عنها من سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، مما دعا بعض الدول مثل مصر والسودان وموريتانيا مؤخراً إلى التخفيض الجزئي أو الإلغاء الكلي لسياسة تثبيت الأسعار ومحاولة ترشيد الاداء المالي لمؤسسات القطاع العام.

5.2 التجارة الخارجية⁽¹⁾:

1.5.2 تقدر قيمة الصادرات السلعية الاجمالية التي حققتها الدول العربية خلال عام 1979 بحوالي 147 بليون دولار بالمقارنة بـ 97 بليون دولار في عام 1978 و 98 بليون دولار في عام 1977. وقد بلغت الزيادة في عام 1979 نسبة 52% تقريباً، يعود معظمها إلى تحسن أسعار النفط الخام خلال العام وإلى الزيادة في حجم الانتاج النفطي العربي بعد انخفاضه في عام 1978.

وتقدر صادرات مجموعة الدول العربية النفطية بحوالي 137 بليون دولار أي 93% من مجموع صادرات الدول العربية، خلال 1979، أما نصيب الدول العربية غير النفطية مجتمعة فيقدر بنحو 10.5 بليون دولار. وبالمقارنة بأرقام سنتي 1977 و 1978 فإن صادرات الدول النفطية في هذين العامين بلغت على التوالي 89 و 88 بليون.

ويتضح مما سبق أنه بينما حققت صادرات الدول العربية النفطية تناقصاً طفيفاً في عام 1978 يقدر بحوالي 1.5%، فقد انعكس الوضع خلال عام 1979، حيث من المرجح أن تكون هذه الصادرات قد سجلت زيادة كبيرة. أما الدول العربية غير النفطية فقد حققت معدلاً متواضعاً للنمو في صادراتها خلال هذه الفترة لم يتجاوز غالباً 3.4% في عام 1979 بالمقارنة مع 15% في عام 1978.

2.5.2 ويقدر أن تكون الواردات السلعية العربية قد بلغت حوالي 90 بليون دولار في عام 1979 بالمقارنة بـ 75 بليون دولار في عام 1978 و 62 بليون في عام 1977، أي أنها زادت بنسبة 20% تقريباً في عام 1979 بالمقارنة بـ 21.5% في العام السابق. وتقدر واردات الدول العربية النفطية بـ 67 بليون دولار في عام 1979 بالمقارنة بـ 53 بليون دولار في عام 1978 و 42 بليوناً في عام 1977 أي بزيادة قدرها حوالي 26% في عام 1979، وهي نسبة لا تختلف إلا اختلافاً طفيفاً عن الزيادة في العام السابق.

وتقدر واردات الدول العربية النفطية بحوالي 74% من واردات الدول العربية لعام 1979، في حين أنها كانت تشكل حوالي 70% من مجموع الواردات في العام السابق. وتعود هذه الزيادة في حجم الواردات النسبي إلى ضعف وضع ميزان مدفوعات المجموعة العربية غير النفطية وصعوبة الحصول على الموارد الخارجية اللازمة لتمويل الواردات بالنسبة لبعض دول المجموعة، بالإضافة إلى استمرار السياسات الانكماشية التي اتبعتها

(1) الأرقام الخاصة بعام 1979 هي تقديرات أولية أعدت من قبل الجهاز الفني لصندوق النقد العربي.

بعض هذه الدول في العام السابق مما كان له أثره على حجم الاستيراد في عام 1979. ونتيجة لذلك فإن واردات الدول العربية غير النفطية لم تزد إلا بحوالي 4.2% تقديراً في العام المذكور. وهذه الزيادة إذا ما أخذ بعين الاعتبار ارتفاع الأسعار العالمي للواردات الصناعية تشكل نقصاً حقيقياً في حجم الواردات.

3.5.2 ومن الطبيعي أن نتوقع أن تكون شروط التبادل التجاري للدول العربية قد تأثرت بالاتجاهات التي سادت على المستوى العالمي خلال عامي 1978 و 1979. فمن المتوقع أن تكون الدول العربية النفطية قد حققت تحسناً في شروط تبادلها التجاري خلال عام 1979 بالمقارنة بتدني هذه الشروط في العام السابق. ومن ناحية أخرى فمن المنتظر أن تكون شروط التبادل التجاري للدول العربية غير النفطية قد استمرت في التدني، مما كان له أثر سلبي على موازين مدفوعاتها ومعدلات نمو الدخل فيها.

4.5.2 وتشير البيانات المتوافرة إلى استمرار تدني الأهمية النسبية للتجارة بين الدول العربية مقارنة بإجمالي التجارة الخارجية للعالم العربي. فمن المقدّر أن نسبة الصادرات فيما بين الدول العربية إلى إجمالي الصادرات العربية (بما في ذلك صادرات النفط) لم تتجاوز 6% سنوياً خلال السنوات القليلة الماضية، وأن نسبة الواردات الإقليمية إلى إجمالي الواردات العربية كانت في حدود 10%.

وقد تبدو امكانيات تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية أكثر وضوحاً بالنظر إلى الهيكل السلعي لصادرات وواردات الدول العربية مع العالم ككل. فبينما تتركز غالبية واردات الدول العربية في السلع المصنعة والكيماويات (حوالي 65%) والمواد الغذائية (10% تقريباً) ثم مواد الوقود (حوالي 6%)، فإن معظم صادرات الدول العربية تتمثل في النفط ومنتجاته (93% تقريباً) والمواد الغذائية (حوالي 2.5%) والمنسوجات (1.6% تقريباً).

ويتضح من هذه المقارنة أن تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتطلب توسيع وتنوع القاعدة الانتاجية وخاصة في مجال الصناعات التحويلية وفي الزراعة، ولا شك أن هذا يتطلب تعاوناً خاصاً في مجال تخطيط السياسات الاستثمارية والانتاجية والتجارية بشكل يؤمن زيادة انتاج السلع التي تلبي ليس فقط احتياجات الأسواق المحلية للدول المنتجة كبداية للاستيراد بل أيضاً زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية وتحقيق التكامل التدريجي فيها بينها.

6.2 موازين المدفوعات:

1.6.2 ونتيجة للتطورات المذكورة أعلاه في مجال تجارة الدول العربية فمن المقدّر أن يكون الميزان التجاري الكلي للدول الأعضاء قد حقق فائضاً يقدر بحوالي 57 بليون دولار في عام 1979 بالمقارنة بـ 22 بليون في العام السابق، أي بزيادة تقرب من 160%. وكانت هذه الزيادة أساساً نتيجة للفائض الكبير في الميزان التجاري لدول النفط العربية والمقدّر بحوالي 70 بليون دولار، أي بزيادة 100% تقريباً عن فائضها في العام السابق. ومن ناحية أخرى فمن المتوقع أن يكون حجم العجز التجاري للدول العربية غير النفطية والمقدّر بحوالي 13 بليون دولار قد أظهر تحسناً طفيفاً مقارنة بالعام السابق، نتيجة لزيادة معدل نمو صادراتها مقارنة بنمو الواردات.

2.6.2 ويقدر فائض الميزان التجاري للدول العربية ككل في عام 1979 بحوالي 31 بليون دولار بالمقارنة بفائض قدره 0.5 بليون دولار تقريباً في العام السابق. ويعزى هذا التحسن في الميزان التجاري إلى ارتفاع فائض الدول النفطية العربية من حوالي 9 بليون دولار عام 1978 إلى ما يقدر بـ 39 بليون دولار عام 1979 مقابل عجز يقدر بحوالي 8 بليون دولار للدول العربية غير النفطية في كل من عامي 1978 و 1979. وقد تمت هذه التقديرات على أساس افتراض استقرار رصيد حساب الخدمات والتحويلات بدون مقابل الخاص بالدول غير النفطية، واطراد ارتفاع حجم العجز في حساب خدمات الدول النفطية بنفس معدله السابق وكذلك استمرار حجم

التحويلات بلا مقابل، الرسمية والخاصة، من الدول النفطية دون تغيير.

3.6.2 ولعل من التطورات الحديثة الهامة في حقل المدفوعات الخارجية للدول العربية، والتي تجدر الإشارة إليها، هو نمو حجم تحويلات العاملين في الخارج من أبناء البلاد العربية غير النفطية، وبصورة خاصة تحويلات المواطنين العرب العاملين في الدول العربية النفطية. وعلى الرغم من عدم شمول الاحصاءات الرسمية لموازن المدفوعات على تقديرات دقيقة لهذه الموارد فإن الاحصاءات المتوفرة تشير إلى ارتفاع هذه التحويلات من حوالي 0.6 بليون دولار تقريباً في عام 1974 إلى 3.5 بليون دولار في عام 1978. ويدخل ضمن هذا المجموع التحويلات الخاصة الواردة إلى كل من مصر واليمن الشمالي وسوريا والأردن والسودان. ولا تشمل هذه الاحصاءات ما يرد إلى لبنان وإلى الضفة الغربية من فلسطين المحتلة.

وتعكس هذه الأرقام رغم عدم شمولها عدة حقائق هامة في مجال التكامل الاقتصادي العربي وهي :

أولاً: زيادة هجرة اليد العاملة العربية إلى الدول العربية النفطية بشكل خاص في فترة ما بعد 1973 ومصدر هذه الهجرة بشكل رئيسي مصر واليمن الشمالي. كما أن هناك هجرة ملحوظة وبأعداد متزايدة وهامة إلى الدول النفطية من كل من السودان وسوريا ولبنان والأردن.

ثانياً: ازدياد أهمية هذه التحويلات في تمويل المستوردات إلى الأقطار العربية المستفيدة وتزويد أسواقها بالعملات الأجنبية. كما ساهمت هذه الموارد بزيادة النشاط الاستثماري، وخاصة في قطاع البناء في الدول المستفيدة، فقد ارتفعت التحويلات إلى جمهورية مصر العربية من 0.3 بليون دولار في عام 1974 إلى 1.5 بليون دولار في عام 1978، وفي الجمهورية العربية اليمنية من 0.1 بليون دولار في عام 1974 إلى 1.0 بليون دولار في عام 1978، أما التحويلات إلى الأردن فقد ازدادت من 0.1 بليون دولار في عام 1973 إلى 0.5 بليون دولار في عام 1978.

ثالثاً: ساهمت هذه الهجرة في بداية الأمر في تخفيف نسبة البطالة في بعض البلدان إلا أنها أدت فيما بعد في عدد من البلدان المصدرة للعمالة إلى رفع معدلات الأجور وندرة في العمالة الماهرة، مما كان له بعض الآثار السلبية على التنمية الاقتصادية فيها.

4.6.2 وقد كان اعتماد الدول العربية غير النفطية على موارد صندوق النقد الدولي محدوداً للغاية بالمقارنة بحجم العجز في ميزان حساب مدفوعاتها الجاري، والمقدر بحوالي 6.2 بليون وحدة حقوق سحب خاصة في عام 1979. حيث انخفضت استخدامات هذه الدول للتسهيلات المختلفة المتاحة لدى صندوق النقد الدولي بحوالي 36 مليون وحدة حقوق سحب خاصة خلال عام 1979. وكانت السودان هي الوحيدة من دول المجموعة التي حققت زيادة قدرها حوالي 50 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في استخداماتها لتسهيلات صندوق النقد الدولي. وقد ازدادت قروض صندوق الأمانات لدول المجموعة بحوالي 124 مليون وحدة حقوق سحب خاصة خلال نفس الفترة، استفاد منها كل من السودان والمملكة المغربية وموريتانيا وجمهورية اليمن الديمقراطية وجمهورية مصر العربية. وبالمثل زادت مخصصات دول المجموعة من حقوق السحب الخاصة بحوالي 76 مليون، استخدمت منها دول المجموعة خلال هذه الفترة حوالي 52 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

وقد بلغت قروض صندوق النقد العربي للدول العربية خلال عام 1979-49.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، سحب منها 34.5 مليوناً. وقد استفادت من هذه القروض كل من موريتانيا، الجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان الديمقراطية والمملكة المغربية.

5.6.2 ومن الاتجاهات الحميدة، التي يجدر الإشارة إليها في هذا المجال، ما تم خلال السنوات الأخيرة من زيادة في ودائع المصارف المركزية والمؤسسات النقدية للدول العربية النفطية لدى المصارف والمؤسسات المناظرة في عدد من الدول العربية غير النفطية، مما ساهم في تخفيف وطأة العجز في موازين مدفوعات هذه الدول.

ويتطلب التعاون النقدي العربي العمل على دعم هذا الاتجاه وتوفير درجة عالية من الأمان لهذه الأرصدة بحيث لا تتأثر بين حين وآخر بعوامل سياسية وقتية بما يؤدي إلى تقليص دورها في المستقبل.

7.2 الاحتياطيات الدولية العربية:

1.7.2 تبلغ الاحتياطيات الدولية الرسمية للدول العربية (باستثناء الذهب) في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) 1979، ما يعادل 28.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة، بالمقارنة بـ 27.3 بليوناً في نهاية عام 1978⁽¹⁾.

ويبلغ نصيب الدول العربية النفطية (باستثناء الجمهورية العراقية ودولة قطر) 23.6 بليون وحدة حقوق سحب خاصة بالمقارنة بـ 22.2 بليون في نهاية 1978. ولعل من الأسباب التي أدت إلى هذه الزيادة الصغيرة نسبياً في احتياطيات الدول النفطية خلال عام 1979 على الرغم من زيادة الفائض في ميزانها الجاري بشكل ملموس، ما تعرضت له بعض هذه الدول من ضغط على السيولة الداخلية فيها نتيجة لارتفاع مستوى أسعار الفوائد في الأسواق العالمية وعدم استقرار الأوضاع السياسية الدولية.

أما الدول العربية غير النفطية (باستثناء الجمهورية العربية السورية) فتبلغ احتياطياتها الرسمية 4.8 بليون وحدة حقوق سحب خاصة مقارنة بـ 5.1 بليوناً في نهاية 1978. وإذا استثنيت كل من الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية اللبنانية، وكل منهما تحظى بمستوى مرتفع نسبياً من الاحتياطيات تزيد عن قيمة وارداتها لمدة سنة كاملة، فإن مجموع احتياطيات بقية الدول العربية غير النفطية يصبح 2.5 بليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي أن ما تموله هذه الاحتياطيات يعادل واردات هذه الدول لمدة شهرين ونصف في المتوسط. والجدير بالذكر أن دولتين من هذه المجموعة تقل احتياطيات كل منهما عن ما يلزم لتمويل مستورداتها السلعية لشهر واحد (جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية) ودولتين أخريين (الجمهورية العربية السورية والمملكة المغربية) تقل احتياطيات كل منهما عن ما يعادل مستورداتها لشهر ونصف، وثلاث دول أخرى (دولة البحرين، وجمهورية تونس وجمهورية الصومال) لا تكفي احتياطيات كل منها لتمويل مستورداتها لثلاثة شهور.

2.7.2 ويقدر حجم الذهب في الاحتياطيات الرسمية للدول العربية (باستثناء سوريا والعراق وقطر) في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) 1979 بـ 29.4 مليون أوقية دون تغير يذكر منذ نهاية 1978. وقد بقي نصيب كل من الدول العربية النفطية وغير النفطية ثابتاً تقريباً خلال هذه الفترة (15.9 بليون أوقية للدول العربية النفطية و 13.5 مليون أوقية للدول غير النفطية) وإذا استثنينا الجمهورية اللبنانية، فإن نصيب باقي الدول العربية غير النفطية لا يتجاوز 4.3 مليون أوقية. وتقدر قيمة الاحتياطيات الرسمية للدول العربية من الذهب على أساس سعر سوق لندن بحوالي 9.3 بليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) 1979 بالمقارنة بـ 5.1 بليوناً في نهاية 1978، نتيجة لارتفاع أسعار الذهب.

8.2 الدين العام الخارجي للدول العربية⁽²⁾:

1.8.2 قفز حجم الدين الخارجي للدول العربية قفزات كبيرة في السنوات الأخيرة. فبعد أن كان مجموع الديون العامة في اثني عشر بلداً حوالي 8 بليون دولار في آخر عام 1973³، ارتفع إلى حوالي 28 بليون دولار في نهاية عام 1977 وإلى حوالي 35 بليون دولار في نهاية عام 1978.

وتشكل ديون سبع دول عربية حوالي 94% من مجموع هذه الديون وهذه الدول هي الجزائر ومصر والمغرب وسوريا وتونس والسودان والأردن. وتشكل ديون الجزائر ومصر وحدهما حوالي 60% من مجموع الديون.

2.8.2 وقد زادت أعباء خدمة الدين العام للدول العربية الأثنتي عشرة من 1.2 بليون دولار في عام 1973 إلى ما يقدر بـ 4.2 بليون دولار في عام 1978 و 5.9 بليون دولار في عام 1979. أي بمعدلات تتناسب مع معدلات زيادة الدين العام الخارجي. وارتفعت نسبة خدمة الدين Debt Service Ratio في معظم الدول العربية المقترضة

(1) لا تشمل البيانات الاحتياطيات الرسمية لكل من العراق وسوريا وقطر لعدم توافرها.

(2) المقصود بالدين العام الخارجي ديون الدولة والديون المكفولة من قبلها ذات الأجل المتوسط والطويل المستخدمة وغير المسددة.

(3) استثنيت الامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية والعراق وقطر والكويت ولبنان وليبيا، لانعدام الفروض أو ضآلتها.

خلال السنتين الأخيرتين .

ففي مصر هبطت نسبة خدمة الدين من 40% في عام 1973 إلى 18% في عام 1976 بسبب زيادة الصادرات من السلع والخدمات وخاصة نتيجة إعادة فتح قناة السويس وتمديد آجال القروض، ثم عادت في عامي 1977 و 1979 إلى الارتفاع فبلغت 23% نتيجة إعادة تسديد بعض الديون متأخرة السداد. وفي تونس كان للزيادة الكبيرة في الصادرات أثر ملحوظ في خفض نسبة خدمة الدين منذ بداية السبعينات من حوالي 17% إلى 9% تقريباً في عامي 1977 و 1978. أما انخفاض النسبة في عام 1977 إلى أقل من 7% في سوريا وإلى أقل من 9% في السودان في عامي 1977 و 1978 فتناجم عن التأخر في سداد بعض الالتزامات من أقساط وفوائد الديون الخارجية. وقد ارتفعت نسبة خدمة الدين الخارجي في عام 1978 في سوريا إلى 15% وفي المغرب إلى 18% وفي كل من الجزائر ومصر وموريتانيا إلى ما يتراوح بين 22% و 24%.

وغني عن البيان أن اتجاه معظم نسب خدمة الدين الخارجي إلى الارتفاع ووصول بعضها إلى حدود تتراوح بين 20% و 25% لهو أمر يدعو إلى القلق، خاصة وأن توقعات مؤسسات الاقراض الدولية تشير إلى أن نسبة خدمة الدين الخارجي في معظم البلاد العربية المقترضة خلال النصف الأول من الثمانينات ستصبح ما بين 20% و 26% وخاصة مصر والجزائر والمغرب وتونس والسودان وسوريا، وذلك لازدياد حجم الاقتراض من جهة وارتفاع تكاليف الاقتراض من جهة أخرى.

9.2 نظم وأسعار الصرف:

1.9.2 تعتمد تسع دول عربية الدولار الأمريكي أساساً لتحديد أسعار صرف عملاتها على الرغم من التغيرات الكبيرة التي تعرض لها سعر صرف الدولار. فكل من السودان وسوريا والصومال والعراق وعمان وليبيا ومصر واليمن الشمالي واليمن الجنوبي يربط عملته بالدولار. بحيث يظل سعر صرف العملة المحلية ثابتاً بالنسبة للدولار بينما يتغير سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى تبعاً لتغير أسعارها العالمية بالنسبة للدولار. وتعتمد أربع دول هي الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية الدولار الأمريكي كأساس لتحديد اليومي لأسعار صرف عملاتها إلا أنها تخضعه للتغيير بين فترة وأخرى تبعاً لمؤشرات خاصة في سعر تعادل الدولار مقابل حقوق السحب الخاصة. وتبنت الكويت سلة خاصة من العملات الرئيسية كأساس لتحديد أسعار صرف عملاتها، كما تبنت كل من دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) سلة خاصة يحوز الفرنك الفرنسي فيها على وزن راجح بحيث تؤمن الاستقرار في سعر صرفه نظراً للعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين هذه الدول وبين فرنسا. وانفردت الأردن بتحديد قيمة ثابتة لعملتها بحقوق السحب الخاصة واختارت لبنان أسلوب التعويم.

2.9.2 ان ارتباط معظم العملات العربية ارتباطاً وثيقاً بالدولار الأمريكي من جهة وبعضها الآخر بحقوق السحب الخاصة أو بمؤشر يعتمد على حقوق السحب الخاصة من جهة أخرى يجعل التغير في أسعار صرف العملات العربية بين بعضها البعض تابعاً لتغير أسعار الدولار نسبة لحقوق السحب الخاصة، كما أن تشابه مكونات سلات العملات المعتمدة كأساس لتحديد أسعار صرف عملات دول المغرب، هو عامل استقرار في أسعار صرف هذه العملات بين بعضها البعض. إلا أن عوامل الاستقرار النسبي هذه في أسعار صرف العملات العربية تجاه بعضها البعض، إنما تأتي عرضاً نتيجة لارتباط معظمها بالعملة الرئيسية وهي الدولار الأمريكي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو نتيجة لتشابه مصالح بعض هذه الدول مع دولة غربية مثل فرنسا في حالة دول المغرب العربي.

ومن المسلم به أن الاستقرار بين أسعار صرف العملات يعتبر عاملاً مساعداً على نمو المبادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية. إلا أنه من المؤكد أن ذلك وحده لا يكفي لتحقيق التكامل المنشود بين اقتصاديات الدول العربية. حيث أن هذا يرتبط أساساً بتوافر قاعدة انتاجية متنوعة تتفق مع الهيكل السلعي لواردات الدول العربية، إلى جانب توفر المناخ اللازم لسهولة انسياب الأموال والعمالة والسلع بين الدول العربية. ويتطلب هذا في المقام الأول اتخاذ المزيد من الخطوات الجدية في مجال تخطيط

الاستثمار والانتاج ضمن اطار اقليمي، وتحرير المبادلات السلعية والمدفوعات الجارية الأخرى بين الدول العربية من القيود والضرائب والاجراءات المعوقة الأخرى، بحيث تصبح المنطقة العربية مترابطة ومتداخلة اقتصادياً، ويصبح استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية لازماً لحماية وتقوية هذه المصالح المشتركة بحيث يقربها من الهدف المنشود في اتفاقية الصندوق بإنشاء عملة عربية موحدة.

3.9.2 وبالنسبة للدول العربية التي تعتمد حقوق السحب الخاصة، أو سلة من العملات الرئيسية كأساس لتحديد سعر صرف عملتها، وكذلك بالنسبة للدول العربية التي تعتمد الدولار كمؤشر لتحديد سعر الصرف، فقد تعرضت أسعار صرف عملات هذه الدول لبعض الارتفاع خلال السنتين الأخيرتين نتيجة لانخفاض سعر الدولار، كما هو بالنسبة لاسعار بعض العملات الخليجية والريال السعودي والدينار الأردني، وكذلك بعض عملات دول المغرب العربي المرتبطة بسلات خاصة يتمتع الفرنك الفرنسي فيها بوزن هام.

4.9.2 أما العملات العربية المرتبطة بالدولار الأمريكي فقد ظل سعر صرفها بالنسبة للدولار ثابتاً في معظمها باستثناء الجنيه المصري والجنيه السوداني، بينما تأرجحت أسعارها بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى تبعاً لحركتها مقابل الدولار الأمريكي. أما الجنيه المصري فقد خضع لتخفيض هام في سعره الرسمي من 0.39113 جنيه للدولار إلى 0.7 جنيه للدولار اعتباراً من 1979/1/1 كما خفض الجنيه السوداني على مرحلتين الأولى في حزيران (يونيو) 1978 من 2.8716 إلى 2.5 دولاراً للجنيه والثانية في أيلول (سبتمبر) 1979 إلى 2.0 دولاراً للجنيه. وتعرضت قيمة الليرة اللبنانية بفضّل تعويمها والأوضاع الخاصة التي يمر بها لبنان إلى عوامل مختلفة فارتفعت قيمتها بالنسبة للدولار خلال النصف الأول من عام 1978 ثم عادت إلى الانخفاض التدريجي منذ الربع الأخير لعام 1978 حتى نهاية عام 1979، وقد بلغ انخفاضها مقابل الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة حوالي 16% وذلك على الرغم من ضعف الدولار الأمريكي.

5.9.2 وتطبق كل من السودان ومصر نظاماً لسعر الصرف يتصف بالتعدد. فهناك أكثر من سعر صرف واحد للعمليات التي تتم عن طريق المصارف إلا أنه بعد أن كان هناك ثلاثة أسعار صرف في كل من الدولتين تم في عام 1979 تخفيض العدد إلى اثنين، كما أن دول المغرب العربي تطبق بالإضافة إلى السعر الرسمي للعملة سعر صرف خاص بتحويلات المغتربين بالفرنك الفرنسي تعادل فرنكاً فرنسياً واحداً لوحدة من العملة الوطنية (10 أوقية في موريتانيا للفرنك الفرنسي). وتتجه معظم الدول الآن نحو توحيد أسعار الصرف بعدما أثبت نظام تعدد أسعار الصرف عدم جدواه في معالجة مشاكل موازين المدفوعات للدول النامية، وساهم في تشويه تخصيص الموارد الاقتصادية واستخدامها الرشيد.

6.9.2 وتمارس اثنتا عشرة دولة من الدول العربية الأعضاء رقابة على الصرف، منها دول ذات اقتصاد موجه أو دول ذات عجز أو الاثنان معاً. أما البلاد الباقية التي لا تطبق مثل هذه الرقابة فهي الامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت ولبنان والجمهورية العربية اليمنية.

وتتضمن نظم الرقابة على الصرف بدرجات متفاوتة ترخيصاً للمدفوعات الخارجية نظير الواردات يترافق مع الترخيص بالاستيراد وكذلك ترخيصاً بالمدفوعات الجارية الأخرى وحدوداً كمية لمبالغ التحويلات الخاصة حسب الأغراض. كما تشمل في كثير من الأحيان الزام المصدرين بالتنازل للمصارف المرخصة عن حصيلة صادراتهم بالعملة الأجنبية بسعر محدد. وكذلك فرض قيود على التحويلات الرأسمالية من وإلى الخارج وعلى الاقتراض الخارجي وخاصة من قبل القطاع الخاص. كما تتضمن نظم الرقابة أيضاً درجات مختلفة من القيود أو التنظيمات لحيازة المواطنين والأجانب للعملات الأجنبية وللتعامل فيها.

وقد اتجه العديد من الدول العربية الأعضاء في السنوات الأخيرة نحو تحرير نظم الرقابة على الصرف وتخفيف القيود المفروضة، ولكن دون التخلي كلية عن مبدأ الرقابة. ومن هذه الدول الأردن والسودان وسوريا ومصر. إذ قامت بتخفيف القيود أو الغائها بغية تشجيع انسياب واستثمار الرساميل الأجنبية والعربية، وسمح للمواطنين في مصر والسودان بفتح حسابات بالعملات الأجنبية كما أتاح بعض هذه الدول درجة أكبر من الحرية في ادخال واخراج العملات الأجنبية، وذلك بهدف اجتذاب مدخرات المغتربين من مواطنيها.

نَشِيطُ الصُّنْدُوقِ

يمثل عام 1979 مرحلة أساسية في مسيرة صندوق النقد العربي، حيث تضاعفت موارده المالية تقريباً نتيجة لقيام الدول الأعضاء بسداد حصة إضافية من رأس المال المصرح به، وازداد حجم أقراضه للدول الأعضاء بحوالي أربعة أضعاف. كما أولى الصندوق اهتماماً خاصاً بتطوير سياسات وإجراءات أقراضه، وأسس وضوابط استثمار فوائض أمواله. وأمكن للصندوق خلال العام أن يحقق تقدماً ملموساً في بلورة دوره في مجال ارساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي وخاصة بالنسبة لتطوير الأسواق المالية العربية وتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء. كما شرع الصندوق في اعداد الدراسات الميدانية المتعلقة بسبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي وأساليب دعم التعاون النقدي العربي. ووضع الصندوق الخطوط العامة لتحركه في مجال المعونة الفنية التي يمكن أن يقدمها إلى الأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء خلال عام 1980 والأعوام اللاحقة.

1.3 موارد الصندوق:

بلغت قيمة رأس المال المدفوع في نهاية عام 1979 ما يعادل 118.7 مليون دينار عربي حسابي⁽¹⁾ بالمقارنة بـ 67.04 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 1978. وتبلغ قيمة الحصص المدفوعة بالعملة الوطنية للدول الأعضاء، والمودعة لدى بنوكها المركزية ومؤسساتها النقدية ما يعادل 4.97 مليون دينار عربي حسابي، أما الباقي وقدره 113.4 مليون دينار عربي حسابي فقد تم دفعه بعملة قابلة للتحويل.

ويبلغ اجمالي الاحتياطيات 5.32 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 1979، بالمقارنة بـ 1.91 مليوناً في نهاية العام السابق.

2.3 الأقرض:

1.2.3 استمر الصندوق في العمل بسياسة الأقرض التي أقرت في مطلع عام 1978 والتي لخصت معالمها الأساسية في التقرير السنوي للعام الماضي، وعمل في نفس الوقت على ادخال بعض التعديلات عليها، مراعاة منه لتحقيق المزيد من التيسير على الدول الأعضاء. ففيما يتعلق بالقروض التلقائي عدلت سياسة الأقرض بحيث تتمكن الدولة العضو من اعادة اقترض ما تكون قد سدده من قروض تلقائية سابقة دون تقييد بما في ذمتها من أنواع القروض الأخرى، وذلك في حدود ما تكون الدولة مؤهلة له من هذا النوع من القروض، وبما لا يتجاوز بمديونيتها الكلية من هذا النوع الحدود التي نصت عليها الاتفاقية وهي 75% من رأس المال المدفوع بعملة قابلة للتحويل.

2.2.3 وعند النظر في برنامج الأقرض وتوقعات طلب القروض خلال عام 1979، قرر مجلس المديرين التنفيذيين رفع الحد الأقصى للقروض المقدمة إلى أي دولة عضو من 150% من الحصة المدفوعة بعملة قابلة للتحويل

(1) الدينار العربي الحسابي يساوي 3 وحدات من حقوق السحب الخاصة.

إلى 200% منها. ثم أعيد النظر في هذا الحد مرة أخرى خلال السنة في ضوء تطور حركة الأقرض وما قرره مجلس المحافظين من مضاعفة الحصة المدفوعة بعملات قابلة للتحويل خلال موعده لا يتجاوز شهر أيلول (سبتمبر) 1979. وتقرر أن تكون قروض الصندوق للدول الأعضاء في الحدود التي نصت عليها اتفاقية الصندوق وهي 300% من الحصة المدفوعة بعملات قابلة للتحويل يضاف إليها 100% أخرى كقروض تعويضية إذا تحققت الأهلية لها. وبهذا ازدادت قدرات الدول الأعضاء على الاقتراض من الصندوق زيادة ملموسة بالنسبة لما كانت عليه خلال عام 1978. ومن جهة أخرى، وتمشيا مع التعديل المشار إليه آنفاً بالنسبة لشروط الأهلية للقرض التلقائي، فقد تقرر أن يتاح للدولة العضو المؤهلة للاقتراض الحصول على قرض تلقائي بما لا يزيد عن 75% عن كل نسبة تدفع من رأس المال، دون التقيد بما قد يكون في ذمتها من قروض أخرى تجاه الصندوق. وطبقت هذه القاعدة على النسبة الثانية التي دفعت خلال عام 1979.

3.2.3 ورغبة من الصندوق في تحقيق المزيد من التيسر على أعضائه فقد أجرى تعديلاً آخر على شروط سحب كل من القرضين العادي والممتد، والتي كانت تتطلب ربط سحب أول دفعة منها بإتمام التصديق على القروض، وذلك نظراً لطول أمد الاجراءات التي يتطلبها مثل هذا التصديق مما قد يؤثر على إمكانية توفير العون اللازم في وقت مناسب. وبمقتضى هذا التعديل أصبح في إمكان العضو أن يحصل على أول دفعة من دفعات القرض العادي أو الممتد عند التوقيع على العقد (خلال أربعة أيام عمل) وذلك على النحو الذي كان يطبق من قبل على القرض التلقائي. وفي جميع الأحوال يلتزم العضو المقترض باستكمال جميع الاجراءات القانونية للتصديق على عقد القرض (التلقائي أو العادي أو الممتد) طبقاً لدستور ولقوانين بلاده في خلال فترة زمنية أقصاها (180) مائة وثمانون يوماً من تاريخ التوقيع عليه، وأن يقدم الفتوى القانونية اللازمة الصادرة من الجهة الرسمية المختصة بذلك خلال الفترة المذكورة. فإذا لم يتم ذلك في المهلة المعطاة يصبح كل المبلغ الذي سحبه المقترض مستحقاً ويتعين على المقترض سداذه هو والفائدة المستحقة عنه عن تلك المدة خلال أربعة أيام عمل من انقضائها، وإلا استحققت عليه فوائد تأخيرية بالمعدلات المقررة.

4.2.3 ولكي تتمكن الدول المقترضة من السحب على القروض الممنوحة بعد التوقيع على العقود مباشرة وقبل استكمال اجراءات التصديق لعقود القرض نفسها، عمد الصندوق إلى عقد اتفاقات عامة مسبقة مع الدول الأعضاء التي قد تكون مرشحة للحصول على قروض من الصندوق. وتتضمن هذه الاتفاقات التزام الدولة بالتصديق على ما يعقد من قروض مع الصندوق 180 يوماً من عقد أي قرض وإلا أصبحت ملزمة برد مبلغ القرض وفوائده في الحال، وذلك بمقتضى أحكام الاتفاق العام وليس بمقتضى نصوص عقد القرض الذي لم يقترن بالتصديق.

وقد تم التوقيع على اتفاق من هذا النوع مع كل من جمهورية السودان الديمقراطية والجمهورية الإسلامية الموريتانية وسيسعى الصندوق لاستكمال هذه الاتفاقات العامة مع جميع الدول المرشحة للاقتراض.

5.2.3 وفي مجال الفوائد التي يتقاضاها الصندوق على القروض، فقد استبقيت جداول الفوائد المعمول بها منذ بدأ الصندوق نشاطه الاقراضي دون تعديل. وقد ساعد على ذلك استمرار اعتماد الصندوق على موارده الذاتية في الاقراض، دون اللجوء إلى الاقتراض بغرض إعادة الاقراض. ويقوم الجهاز الفني للصندوق بدراسة صيغة مناسبة تربط الفوائد بتكلفة الموارد التي تقدم منها القروض مع مراعاة متطلبات التيسر التي نصت عليها الاتفاقية، ومقتضيات تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الدول الأعضاء، التي تلتزم بها سياسة الاقراض. وقد اقتصر التعديل خلال عام 1979 على ما يحسب على أقساط القروض وعلى فوائدها التي لا يتم تسديدها في المواعيد المقررة، من فوائد تأخيرية، حيث ربطت هذه الفوائد بأسعار الفائدة السائدة في أسواق لندن على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي، شريطة ألا تقل عن 8% (أي 1% أعلى من أقصى معدل يتقاضاه الصندوق). وبذلك انتفى ما قد يثيره انخفاض الفوائد التأخيرية عن الفوائد السائدة في السوق من حافز للتأخير في التسديد.

6.2.3 وقد استمر الصندوق في نشاطه الاقراضي للدول الأعضاء حيث تم تقديم أربعة قروض تلقائية جديدة لكل من المغرب وموريتانيا وسوريا والسودان، بلغ مجموعها 5.25 مليون دينار عربي حسابي في 1979. وكان قرض

السودان هو القرض التلقائي الثاني، وقد حصل عليه بعد تسديده الحصة الثانية من رأس المال التي قررها مجلس المحافظين. أما القروض الثلاثة الأخرى فقد تمت وفقاً للحصة الأولى المدفوعة من رأس المال فقط حيث تم إبرامها قبل سداد الحصة الثانية. وبذلك أصبح عدد القروض التلقائية الممنوحة خلال عامي 1978 و 1979 ستة قروض مجموعها 11.812.500 دينار عربي حسابي.

7.2.3 أما بالنسبة للأنواع الأخرى من القروض فقد منحت جمهورية السودان الديمقراطية قرضاً ممتداً قيمته 11.25 مليون دينار عربي حسابي لمدة سبع سنوات وذلك دعماً لبرنامج اصلاح اقتصادي ومالي مدته سنتان اتفق عليه مع الحكومة السودانية بهدف اصلاح الخلل الهيكلي الذي تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها. وتم سحب الدفعة الأولى منه البالغة 6.25 مليون دينار عربي حسابي عقب التوقيع على عقد القرض في تشرين الأول (أكتوبر) 1979. ومن المتفق عليه أن يكون سحب المبلغ المتبقي وقدره 5 مليون دينار عربي حسابي على دفعتين كل منها بعد 12 شهراً من سابقتها وذلك وفقاً للتقدم في تنفيذ البرنامج والالتزام بمعايير الأداء التي جرى الاتفاق عليها.

8.2.3 وعلى الرغم من ازدياد امكانيات الصندوق على الاقتراض نتيجة رفع حدود الاقتراض وتسديد الحصة الثانية من رأس المال إلا أن الصندوق لمس تردداً لدى بعض الدول المؤهلة للاقتراض في التقدم بطلبات للاقتراض منه، نتيجة لصغر حجم القروض المتاحة لها من الصندوق ضمن الحدود القصوى التي تنص عليها اتفاقيته. ويرجع ذلك إلى ضآلة حجم مساهمات هذه الدول في رأس مال الصندوق من جهة وإلى حدود الاقتراض المنصوص عليها في المادتين 21 و 23 من الاتفاقية التي تحدد الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن يستفيد منها العضو بأربعة أمثال اكتتابه المدفوع بالعملة القابلة للتحويل بما في ذلك القرض التعويضي. فعلى سبيل المثال يبلغ عدد الدول الأعضاء التي لا تزيد مساهمتها في رأس المال المصرح به عن 5 مليون دينار عربي حسابي عشر دول. وأخذاً في الاعتبار الحصص المدفوعة بعملة قابلة للتحويل وحدود الاقتراض المشار إليها فإن حجم القروض المتاحة لأي من هذه الدول حالياً لا يتجاوز مبلغاً يعادل 10 مليون دينار عربي حسابي بما في ذلك القرض التعويضي. وهو مبلغ صغير بالقياس إلى أحجام العجز الكلي في موازين مدفوعات بعض هذه الدول. يضاف إلى ذلك أن صغر حجم القروض المتاحة لهذه الدول من الصندوق يؤثر بشكل سلبي على استعدادها للاتفاق معه على برامج مناسبة لمعالجة الخلل في موازين مدفوعات.

كذلك فإن طريقة تسديد الأجزاء المتبقية من اكتتاب الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق، كما حددتها الاتفاقية، تضعف وتقيّد بدورها من النشاط الاقتراضي للصندوق. فالمادة 14/ب من الاتفاقية تنص على أن يكون سداد المتبقي من اكتتاب الدول الأعضاء في رأس المال متوقفاً على قيام الصندوق بنشاطه، الذي يعتمد بدوره إلى درجة كبيرة على حجم القروض التي تطلبها الدول الأعضاء ويقدمها الصندوق. وأخذاً بالاعتبار ما ورد أعلاه من أسباب تردد بعض دول العجز في طلب الاقتراض من الصندوق فقد ترتب على ذلك أن كان النشاط الاقتراضي للصندوق أقل مما كان يمكن أن يكون عليه لو سددت قيمة الاكتتاب دفعة واحدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المنتظر أن تزيد في المستقبل الأعباء على موازين مدفوعات عدد من الدول الأعضاء في الصندوق نتيجة لتوقع استمرار الزيادة في أسعار السلع المتداولة في التجارة العالمية وارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية، مما يضعف من فاعلية القروض التي يمكن للصندوق أن يمنحها في ظل الترتيبات المعمول بها حالياً. ويتطلب هذا العناية بدراسة وسائل دعم قدرات الصندوق على الاقتراض بما يمكنه من القيام بدور أكبر في دعم موازين مدفوعات دولة الأعضاء ومعاونتها على تبني سياسات من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها وتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي العربي التي أنشئ الصندوق من أجلها.

1.3.3 يعتبر نشاط الاستثمار من المجالات الهامة لنشاط الصندوق مستهدفاً الحفاظ على موارده وتعزيزها من أجل تدبير الموارد اللازمة لمواجهة نفقاته وتمكينه من تحقيق أهدافه. ولقد حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط الأساسية لسياسة الاستثمار، والضوابط الأساسية لإدارة الاستثمارات، بما في ذلك حدود الحركة خلال الأجل القصيرة. ويستعرض المجلس تقارير إدارة الصندوق في هذا الصدد على فترات دورية لضمان تمشي الضوابط المستخدمة مع التطورات النقدية العالمية وتحقيقها للأهداف العامة للسياسة الاستثمارية. ويعطي الصندوق في هذا المجال عناية قصوى لثلاث معايير هي الأمان والسيولة والعائد.

ويأتي في المقام الأول في سياسة الاستثمار بالصندوق معيار الأمان، الذي يكتسب أهمية خاصة في هذه الفترة الحرجة من تاريخ النظام النقدي العالمي وما تشهده الأسواق العالمية من تقلبات مستمرة في أسعار صرف العملات الرئيسية. ويزيد من وزن هذا الاعتبار ما نصت عليه الاتفاقية من جعل الدينار العربي الحسابي القائم على سلة وحدات حقوق السحب الخاصة أساساً لتقويم أصول وخصوم عمليات الصندوق. ومن جهة أخرى فإن الصندوق يراعي دائماً متطلبات السيولة التي تقتضيها عملياته الأساسية وفي مقدمتها الاقتراض، ليس فقط من حيث الحجم الكلي، وإنما أيضاً من حيث احتياجات الصندوق من العملات التي يتعامل بها بدرجة أكبر من غيرها من بين عملات السلة. كما أن معيار العائد على الاستثمار له دور هام في سياسة الاستثمار إذ أنه المصدر الأساسي لدخل الصندوق في الوقت الحاضر.

ومن هنا تنشأ العلاقة بين المعايير الثلاث: الأمان والسيولة والعائد، موضوعة كلها في إطار التزام الصندوق بأسس التعامل النقدي السليم الذي يجعل منه أداة تعمل على استقرار الأوضاع النقدية العالمية.

2.3.3 ومن المعلوم أنه إلى جانب العملات الدولية الرئيسية، التي يتم التعامل فيها داخل أسواق نشطة تتسم بالسعة والعمق، تضم سلة حقوق السحب الخاصة عملات أخرى أسواقها محدودة نسبياً. وبالتالي كان لزاماً على الصندوق أن يقصر تعامله على سلة محددة من العملات تحقق الضوابط الأساسية لسياسته الاستثمارية وتراعي في نفس الوقت تنشيط التعامل في العملات العربية وإن لم تشملها السلة التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي.

واسهاماً من الصندوق في تقوية دور حقوق السحب الخاصة في التعامل النقدي الدولي، فقد قام باستثمار جانب من موارده في أصول مقومة بهذه الوحدة الحسابية، محققاً بنفس الوقت حماية أكبر لذلك الجزء من رأسماله من تقلبات أسعار الصرف.

كما عمل الصندوق على تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي يسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي إلى تطويره، والذي أكد مؤتمر القمة العاشر على ضرورة سرعة وضع خطوته الاستراتيجية. وانطلاقاً من هذا الهدف عزز الصندوق علاقاته خلال عام 1979 مع المؤسسات المصرفية العربية لا سيما المشتركة منها، حيث منحها الأفضلية في التعامل، إيماناً منه بأهمية العمل العربي المشترك وسعياً إلى دعم وتنشيط المؤسسات المالية العربية المشتركة.

3.3.3 وفي ضوء الاعتبارات المشار إليها أعلاه اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين في بداية عام 1979 القواعد التوجيهية لإدارة استثمارات الصندوق. وتضمنت هذه القواعد عدة مجموعات من المعايير، أولها تتعلق بتحديد المؤسسات المصرفية التي يجري التعامل معها بما يضمن الاطمئنان إلى سمعتها المالية وانتشار نشاطها في الأسواق التي يحتاج الصندوق إلى استخدامها ومع مراعاة سجلها في التعاون أو مع التواجد في الوطن العربي. وقد روعي كذلك تعديل هذه المعايير بما يتناسب مع افساح المجال للمصارف العربية والمصارف العربية الأجنبية المشتركة دون المساس بالمبادئ العامة. أما المجموعة الثانية من المعايير فتتعلق بالسندات والأوراق المالية التي يتم الاستثمار فيها بما يضمن سلامة الاستثمارات وتوفير السيولة المطلوبة مع تحقيق العائد الأمثل. وتنصب المجموعة الثالثة من المعايير على نسب توزيع استثمارات الصندوق من العملات

المختلفة ومراعاة التوازن الجغرافي . وتخضع هذه النسب إلى المتابعة المستمرة من قبل لجنة الاستثمار ومجلس المديرين التنفيذيين حتى تظل متوافقة مع التطورات النقدية العالية ومحقة للأهداف العامة لسياسة الاستثمار.

4.3.3 وقد أثبتت السياسة الاستثمارية التي اتبعتها الصندوق فاعليتها في تأكيد متانة مركزه المالي . كما أن الرقابة المستمرة على تنفيذ تلك السياسة وتطويرها، وتوفير قدر كاف من المرونة، قد مكنت الصندوق من التحرك السليم في عالم يعاني من استمرار الاضطراب النقدي . ويتضح هذا بجملاء في القسم الرابع من هذا التقرير والخاص بتطور الأوضاع المالية للصندوق.

4.3 تطوير الأسواق المالية العربية :

1.4.3 حظى موضوع تطوير الأسواق المالية العربية بالمزيد من اهتمام الدول العربية منذ عام 1973، وجرت محاولات عديدة لإنشاء أسواق مالية ونقدية محلية في عدد من الدول العربية بغرض الاستفادة من الفرص المتاحة نتيجة لظهور الفوائض البترولية ولتشجيع المزيد من انسياب رؤوس الأموال بين الدول العربية . وقد تقدمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى المجلس الاقتصادي بمذكرة ضمنيتها اقتراحاً بإنشاء سوق مالية ونقدية عربية . ووافق المجلس في عام 1976 من حيث المبدأ على فكرة إنشاء السوق المالية والنقدية العربية، وقرر تكليف محافظو البنوك المركزية العربية باستكمال الدراسات التي أعدتها الأمانة العامة والنظر في الترتيبات اللازمة لإنشاء السوق . وقد قرر محافظي البنوك المركزية العربية في اجتماعهم في عمان (الأردن) في منتصف عام 1978 تشكيل لجنة من محافظي ثمان دول عربية بالاشتراك مع ممثلين عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية لدراسة أوضاع الأسواق المالية العربية القائمة وأسلوب تطويرها بما يكفل إزالة المعوقات أمام انسياب رؤوس الأموال العربية . وقد شارك الصندوق في الاجتماع الأول للجنة المحافظين الثمانية في بداية عام 1979، والتي اتفقت على تشكيل لجنة فنية من خبراء عرب ذوي تجربة في الممارسة العملية في مجال الاستثمارات المالية وإدارة الأسواق المالية، لتقديم المقترحات بشأن متطلبات تطوير الأسواق المالية العربية . وقد ساهم صندوق النقد العربي في أعمال اللجنة الفنية سواء من حيث مشاركة ممثليه في جميع اجتماعات اللجنة ودراساتها الميدانية وإعداد تقريرها، إلى جانب المساهمة في الأعباء المالية التي اقتضتها نشاطات اللجنة .

2.4.3 وقد أبرز تقرير اللجنة الفنية محدودية التدفقات المالية على أسس تجارية بين الدول العربية، على الرغم من الامكانيات المتاحة في شكل فوائض مالية في الدول العربية النفطية والطلب المتزايد على التمويل الخارجي لأغراض التنمية في العديد من الدول العربية الأخرى . فقد كان من نتائج قصور أجهزة الوساطة المالية في العالم العربي أن قامت الأسواق المالية الدولية بتأمين الجزء الأكبر من احتياجات المقترضين العرب من التمويل الخارجي سواء عن طريق إصدار السندات الدولية أو القروض المصرفية الجماعية، حيث يقدر حجم الاقتراض العربي من هذه الأسواق الدولية خلال الفترة 1971-1978 بحوالي 16.5 بليون دولار . هذا من جهة ومن جهة أخرى بين تقرير اللجنة أن الأسواق المالية الدولية لم تؤمن احتياجات المقترضين العرب فحسب، بل أمنت كذلك المنافذ الاستثمارية المناسبة لجزء هام من تراكم الأرصدة العربية الفائضة التي تقدر بحوالي 145-150 بليون دولار بنهاية عام 1978 .

كما أوضح تقرير اللجنة أنه على الرغم من قيام أسواق نقدية ومالية محلية في عدد من الدول العربية، وإن اختلفت درجة اتساعها ومستوى تطورها إلا أنها ما زالت تعاني من الكثير من جوانب القصور، إلى جانب محدودية قنوات الاتصال بين هذه الأسواق وبعضها البعض نتيجة للعوامل التالية:

- (أ) عدم تنوع الأدوات الاستثمارية في أكثر هذه الأسواق بما يتناسب مع احتياجات المتعاملين فيها.
- (ب) ضيق أو انعدام الأسواق الثانوية Secondary Markets لتداول الأوراق المالية مما يحد من سيولتها واقبال المستثمرين على اقتنائها.

(ج) عدم توافر الوعي الاستثماري وقصور الجهود المبذولة لتطوير هذا الوعي، مما ترتب عليه سيطرة القطاع المؤسسي على التعامل في الأسواق المالية ومحدودية المشاركة الفردية في هذا النشاط الاستثماري.

(د) ندرة المؤسسات التي تقوم بوظيفة الوساطة المالية وخاصة مصارف الاستثمار التي تضطلع بمهام ترويج وتسويق الاصدارات الجديدة.

(هـ) التشريعات المحلية التي غالباً ما تحد من القدرة على تبادل تسجيل وتداول الأوراق المالية بين الأسواق العربية المحلية، ولا توفر الدرجة الكافية من المرونة في هيكل أسعار الفوائد، وتفتقر أحياناً إلى وجود أجهزة فعالة للرقابة تضمن حداً أدنى من الافصاح المالي وتوفير الحماية اللازمة لكسب ثقة المستثمرين.

3.4.3 وقد عرض تقرير اللجنة الفنية على الاجتماع الرابع لمحافظي البنوك المركزية العربية في أيلول (سبتمبر) 1979، الذي اتخذ قراراً برفع توصية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بالموافقة عليه كإطار عام للعمل على تطوير الأسواق المالية العربية، وبأن يتولى صندوق النقد العربي اتخاذ ما يلزم لوضع الدراسات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الفنية. كما اتفق على تكوين لجنة من الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية، ورئيس اللجنة السباعية لمحافظي البنوك المركزية العربية ورئيس صندوق النقد العربي ورئيس الصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي لتيسير مهمة صندوق النقد العربي ومتابعة تنفيذها وتقديم أية مقترحات تكفل تطوير الأسواق المالية والنقدية العربية.

4.4.3 وفي ضوء توصيات اللجنة الفنية، بلور الصندوق استراتيجيته في مجال العمل على تطوير الأسواق المالية العربية خلال الثلاث سنوات القادمة، والتي تركز على خمسة عناصر أساسية: -

(أ) تقديم المعونة الفنية والمساهمة في تطوير ودعم الأسواق العربية المحلية. ويعتمد نشاط الصندوق في هذا المجال على بعدين. أولهما بعد مباشر يركز على امكانية مساهمة الصندوق في انشاء شركات أوراق مالية محلية بغرض دعم الأسواق الأولية والثانوية القائمة أو التي يمكن قيامها مستقبلاً في الدول الأعضاء. وهذا النشاط المباشر، إذا ما تحقق، يمكن أن يلعب دوراً هاماً ورائداً في تطوير الأسواق المحلية من جهة وربطها ببعضها البعض من جهة ثانية بما يتيح من استمرارية تواجد الصندوق فيها. والبعد الثاني غير مباشر ويرتكز على أعداد دراسات تفصيلية عن أوضاع السوق المالي والنقدي في كل دولة عربية للتعرف على أوجه التطوير اللازمة لدعم نشاطها، وتحديد احتياجاتها من المعونة الفنية والعمل على توفيرها سواء في شكل خبراء أو مستشارين أو في شكل منح تدريبية ودراسية.

(ب) أعداد مجموعة من الدراسات المتخصصة بغرض تقييم امكانيات الربط بين الأسواق المالية العربية في ضوء نظم اصدار وتسجيل وتداول الأوراق المالية المطبقة حالياً في الدول العربية المعنية، ونظم الرقابة على النقد وتحديد أسعار الصرف. ودعوة ممثلين عن الحكومات والمؤسسات المعنية لمناقشة نتائج هذه الدراسات والتقدم بالتوصيات اللازمة بشأن امكان الاتفاق على الحدود الدنيا اللازمة لقبول البورصات العربية ادراج الأوراق المالية في أكثر من بورصة واحدة أو من ناحية آلية السوق اللازمة لتيسير تداول الأوراق المالية على المستوى الاقليمي.

(ج) العمل على تنشيط سوق اقليمية عربية للأوراق المالية في ضوء ما تتيحه اتفاقية الصندوق له من اصدار الأوراق المالية لحسابه الخاص أو تعهد اصدارات لصالح دولة الأعضاء أو شمول ما تصدره هذه الدول من أوراق بكفالاته، وبما يمكن الصندوق من التأثير على جانبي العرض والطلب في السوق المالية على المستوى الاقليمي. فمن جانب العرض، فإن مثل هذا النشاط يؤدي إلى زيادة حجم الأوراق المالية المعروضة للتداول والمقبولة لدى المستثمرين على المستوى الاقليمي سواء كانت هذه الأوراق مقومة بالدينار العربي الحسابي أو أي من العملات العربية القابلة للتحويل. أما من جانب الطلب فيمكن تشجيع المستثمرين العرب على اقتناء هذه الأوراق عن طريق تأمين قيام سوق ثانوية نشطة توفر السيولة اللازمة لها.

(د) المساهمة في تحسين المناخ الاستثماري في الدول الأعضاء عن طريق المشاركة في اعداد الاتفاقية العربية للاستثمار ودعم الجهود اللازمة لوضعها موضع التنفيذ ومتابعة وتقييم النتائج المترتبة على تطبيقها بصفة دورية.

(هـ) المساهمة في تطوير دور المصارف والمؤسسات المالية العربية في المجال الدولي والاقليمي، كمنفذ لاستثمار فوائض الأموال العربية وكمصدر لتوفير احتياجات المقترضين العرب من التمويل القصير والمتوسط الأجل.

5.3 تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية:

1.5.3 تنص اتفاقية الصندوق على قيامه بتخصيص ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بينها، وفقاً للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين، وفي اطار حساب خاص يفتحها الصندوق لهذا الغرض وذلك بهدف تعزيز حركة المبادلات التجارية بين الدول العربية.

2.5.3 وقد أولى الصندوق اهتماماً خاصاً خلال عام 1979 بدراسة امكانية اقامة نظام لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية، وتقييم آثاره المحتملة على التبادل التجاري بين الدول العربية وعلى التخفيف من القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء. وقام الصندوق في هذا المجال بدراسة المحاولات التي تمت في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية في أوائل السبعينات لانشاء اتحاد عربي للمدفوعات، وتقييم الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح الجهود التي بذلت في هذا الشأن. كما قام الصندوق بدراسة التجارب التاريخية والمعاصرة لنظم تسوية المدفوعات خاصة نظم تسوية المدفوعات بين الدول النامية، للاستفادة مما قد تحتويه من دروس. واهتم الصندوق في هذا المجال بدراسة اتحاد المدفوعات الأوروبي الذي كان له أثر كبير في تحرير التجارة والمدفوعات الجارية بين الدول الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كما اهتم الصندوق بدراسة التجارب الحديثة للدول النامية في مجال انشاء وتشغيل نظم لتسوية المدفوعات فيما بينها وعلى الأخص في دول أمريكا اللاتينية، وأفريقيا وآسيا، منذ أوائل الستينات وخلال النصف الثاني من السبعينات. كما شارك الصندوق في اجتماعات لجنة تنسيق ترتيبات الدفع متعددة الأطراف والتعاون النقدي بين الدول النامية التي عقدت في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

3.5.3 ومن المتعارف عليه أن تأثير نظم تسوية المدفوعات على تحرير التجارة والتخفيف من القيود على المدفوعات الجارية، يرتبط أساساً بمدى ما تتيحه من فرصة للدول المشاركة فيها لترشيد استخدام احتياطياتها الدولية، وتخفيض كلفة التحويلات المالية اللازمة لسداد الالتزامات المترتبة على المعاملات التجارية فيما بينها. كما أنه من المحتمل أن توفر ترتيبات الدفع متعددة الأطراف بين مجموعة من الدول، حافزاً للدول المشاركة على التخفيف من القيود على التجارة فيما بينها بالنظر إلى ما قد تحتويه من تسهيلات ائتمانية تتيح لهذه الدول فرصة تمويل ما قد ينشأ من عجز في موازين مدفوعاتها الاقليمية دون اللجوء إلى فرض قيود على معاملاتها التجارية مع الدول المشاركة فيها. إلا أنه من المتفق عليه أيضاً، أن ترتيبات المقاصة ونظم تسوية المدفوعات لا تكفي في حد ذاتها لتنمية التجارة والمعاملات الجارية بين الدول المشاركة فيها، حيث أنها تعتبر في أحسن الأحوال عاملاً مساعداً في هذا المجال إذا توافرت الشروط الأخرى وخاصة توافر القاعدة الانتاجية للسلع والخدمات التي تحتاجها أسواق الدول المعنية.

4.5.3 ويهدف الصندوق إلى استكمال دراساته التحضيرية في هذا الشأن خلال عام 1980، تمهيداً لاعداد ورقة عمل بالمقترحات والبدائل المتاحة بالنسبة لنظام لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية، بما في ذلك البدائل المتعلقة بالعناصر الأساسية لترتيبات الدفع وهي:

أ - مدى الشمول لمختلف أنواع المعاملات الجارية.

ب - الهيكل التنظيمي لعملية المقاصة.

ج - فترة المقاصة.

هـ - التسهيلات الائتمانية من حيث الحجم والمدة والمصدر والمعايير والشروط.

و - أسس تقويم العمليات.

وسيقوم، الصندوق بعرض ورقة العمل على اجتماع لممثلي البنوك المركزية العربية لدراستها ومناقشتها، تمهيداً لأعداد مقترح نهائي لنظام لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية للعرض على مجلس محافظي الصندوق.

6.3 التعاون والتنسيق في المجال العربي:

1.6.3 سعى الصندوق إلى تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية، وفي مقدمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي. وقد اتخذ هذا التعاون مسالك مختلفة تمثلت في المشاركة في الاجتماعات التي تدعو لها المنظمات الاقتصادية العربية، وفي تبادل الرأي فيما يتصل بتحقيق الأهداف التي نصت عليها موثائق هذه المنظمات، ومحاولة تحقيق قدر أكبر من التعاون والتنسيق بين نشاطاتها بهدف تلافي الازدواجية وتحديد الاختصاصات والبعد عن كل ما يعرقل مسيرة أعمالها.

2.6.3 فقد حرص الصندوق على الاشتراك بصفة منتظمة في اجتماعات المنظمات العربية التي يدعى إليها. وقد اهتم الصندوق على الأخص بالدعوة التي وجهتها الأمانة العامة للمشاركة في اجتماعات مؤتمر القمة العربي العاشر الذي انعقد بتونس في المدة من 20 إلى 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1979، حيث كان لحضور رئيس الصندوق المؤتمر ومتابعة مناقشاته وتطبيق مقرراته، نصاً وروحاً، أثرها الهام في تعميق الربط بين نشاط الصندوق وبين السياسات العامة التي أرساها هذا المؤتمر للعمل العربي المشترك في هذه المرحلة الحاسمة من تطور الأمة العربية.

واستجاب الصندوق كذلك للدعوة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية سواء في دورته غير العادية التي توفرت على متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر قمة بغداد وانتخاب الأمين العام، أم في دورته العادية الثانية والسبعين حيث خصص الاجتماع للأعداد لمؤتمر القمة العربي العاشر.

وشارك الصندوق أيضاً في اجتماعات المجلس الاقتصادي في دورته السابعة والعشرين التي انعقدت بمدينة تونس في أيلول (سبتمبر) 1979. كما استجاب لدعوة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، فشارك في الدورة الثالثة والثلاثين والدورة الرابعة والثلاثين اللتين عقدتا بمدينة عمان في حزيران (يونيو) وفي كانون الأول (ديسمبر) 1979.

3.6.3 كما حرص الصندوق على المساهمة في الاجتماعات الفنية المتعلقة باختصاصاته والتي عقدت على المستوى الإقليمي، وخاصة اجتماعات محافظي البنوك المركزية العربية واللجنة الفنية الدائمة للإحصاء المنبثقة عن جامعة الدول العربية.

وقد تم الاتفاق في إطار اجتماعات محافظي البنوك المركزية العربية على أهمية عقد اجتماع سنوي لهم يسبق الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للعمل على تنسيق مواقف الدول الأعضاء تجاه الموضوعات التي تطرح في هذا الاجتماع بما يحقق المصالح المشتركة للدول العربية ويسهم في حل المشكلات النقدية العالمية، طبقاً لمتطلبات المادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد العربي.

وتحقيقاً لما تقضي به المادة السابعة والأربعون من اتفاقية الصندوق، بأن يعمل كمركز لجمع وتبادل المعلومات الاقتصادية وبخاصة تلك المتعلقة بالمسائل النقدية والمالية، أوضح ممثل الصندوق في اجتماع اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء، بأنه يهتم بصفة أساسية بالبيانات الخاصة بموازن المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية لارتباطها الوثيق بطبيعة نشاطه الاقراضي وبأهدافه المتصلة بإرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي. وقد تم الاتفاق على أن يختص الصندوق بتجميع وتبويب ونشر البيانات فيما يتعلق

بموازن مدفوعات الدول العربية والاحصاءات النقدية والمالية.

4.6.3 أما فيما يتعلق بتبادل الرأي مع المنظمات العربية والتعاون والتنسيق معها، فقد حرصت ادارة الصندوق على توفير كل ما يتطلبه تحقيق هذا الهدف. فبالرغم من أن نصوص اتفاقية انشاء الصندوق تحدد بوضوح مجالات عمل الصندوق واختصاصاته، مما يشكل أساساً تنظيمياً يجعل التضارب في الاختصاص مع المنظمات الاقتصادية الأخرى أمراً بعيداً، إلا أن ادارة الصندوق قد لاحظت أنه من الممكن أن تنشأ، في التطبيق، بعض مظاهر التضارب والازدواجية. ولذلك فقد حرصت على ضرورة تحقيق التنسيق الكامل بين نشاطه ونشاط المنظمات الاقتصادية العربية الأخرى، وذلك بوضع المعالم التي توضح مسار كل منظمة في المنظمات بما يمنع الازدواجية والتضارب في الاختصاص. وعلى هذا الأساس أعد الجهاز الفني بالصندوق ورقة عمل ضمّنها تصورات على الاطار الذي يمكن أن تنتظم فيه عملية التنسيق. واستخلصت ورقة العمل، بعد ذلك، قواعد محددة تساعد على تيسير السبيل لتحديد الاختصاصات وتوزيعها بين المنظمات الاقتصادية العربية الرئيسية وهي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصندوق العربي لللائمة الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي. وقد أرسل الصندوق ورقة العمل تلك إلى المنظمات الاقتصادية العربية المذكورة لكي تبدي رأيها فيها تضمنته من نتائج، كما اقترح عقد اجتماع لرؤساء المنظمات لدراسة ورقة العمل ووضع تصوراتهم لتنسيق العمل العربي المشترك وتنظيمه فيما بين تلك المنظمات.

7.3 المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء:

1.7.3 تنفيذاً للفقرة (ي) من المادة الخامسة من اتفاقية الصندوق التي حددت تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء كوسيلة يمكن للصندوق اعتمادها في سبيل تحقيق أهدافه، قام الصندوق خلال سنة 1979 بدراسة الجوانب المختلفة للمعونات الفنية التي يمكن أن يبدأ بتقديمها محاولاً تحديد أبعادها، ومجالاتها وأشكالها، وأسس تمويلها، والخبرات المطلوبة لها، وأولوياتها بما ينسجم والقدرات المتاحة في المرحلة الراهنة لجهاز الصندوق. وقد انعكس ذلك في اقرار مجلس المديرين التنفيذيين في بداية عام 1980 لبرنامج المعونة الفنية للصندوق لعام 1980، والذي روعي في اعداده، من بين أمور عديدة، التدرج في تطوير فعاليات المعونة الفنية بحيث تأخذ في مدى قريب أشكالاً منتظمة ومتنامية، والارتباط بين أشكال المعونة الفنية المقدمة وأهداف الصندوق ومدى خدمتها للاحتياجات الملحة للصندوق في مجال جمع البيانات الاحصائية من الدول الأعضاء وتوافقها مع تطور نشاطاته. كما روعي في اعداده توفير أشكال متطورة من المعونة الفنية التي تخدم أغراض الصندوق لدى مؤسسات دولية واقليمية أخرى، والرغبة في قيام تعاون بين الصندوق وبين هذه المؤسسات.

2.7.3 وقد أعطى برنامج المعونة الفنية اهتماماً خاصاً بالتدريب بأشكاله المختلفة، بما في ذلك الدورات التدريبية وحلقات الدراسة والمنح. واعتبر التدريب من أكثر مجالات المعونة الفنية مردوداً على الأجهزة المستفيدة منه ومساندة لنشاط الصندوق. ويعكس برنامج المعونة الفنية في هذا المجال تدرجاً للأولويات التي يتم السير بمقتضاها، بدءاً بالعمل على رفع كفاءة الكوادر الوسطى في الأجهزة النقدية والمالية للدول الأعضاء في انجاز العمليات والدراسات التي تتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات التصحيحية وتنفيذها ومتابعتها، بما في ذلك اعداد البيانات وفقاً للاطر والمفاهيم التي يتبناها الصندوق. إلى جانب العمل على تحسين أساليب ادارة الموجودات الأجنبية وتطوير الأسواق المالية العربية.

كما يستهدف برنامج المعونة الفنية توفير الخبرات الفنية التي قد تتطلبها الأجهزة النقدية والمالية بالدول الأعضاء، سواء لتقديم المشورة في موضوعات معينة أو للقيام بأعمال محددة لفترات يتم الاتفاق عليها حسب الحاجة.

الأوضاع المالية للصندوق

تعكس البيانات الحسابية الختامية الأوضاع المالية للصندوق عن السنة المنتهية في 1979/12/13 مقارنة مع النتائج المالية عن السنة المنتهية في 1978/12/31.

1.4 موارد الصندوق المالية:

1.1.4 رأس المال

طبقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية عشرة والفقرة (أ) البنود 1, 2, 3 والفقرة (ب) من المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق وكذلك قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1979، فقد بلغت حصة رأس المال المقرر دفعها 130 مليون دينار عربي حسابي وهي تمثل 52% من رأس المال المكتتب به وقدره 250 مليون دينار عربي حسابي وتبلغ حصة رأس المال المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل نسبة 50% وبالعملات الوطنية نسبة 2% مودعة لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء.

بلغت حصة رأس المال المدفوعة 118.366.000 دينار عربي حسابي بتاريخ 1979/12/31 مقارنة بالحصة المدفوعة بتاريخ 1978/12/31 وقدرها 67.041.000 دينار عربي حسابي. وتمثل الزيادة وقدرها 51.325.000 دينار عربي حسابي، النسبة الثانية المدفوعة من رأس المال ومقدارها 25% بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1979.

وتنفيذاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 فقد تأجلت مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأس المال إلى حين تتمكن فلسطين من الاستفادة من أوجه نشاط الصندوق.

وقد بلغ مجموع حصص رأس المال المتأخر سدادها بتاريخ 1979/12/31 بما في ذلك حصة جمهورية مصر العربية، مبلغ 11.634.000 دينار عربي حسابي.

2.1.4 الاحتياطيات

بلغ اجمالي الاحتياطيات في نهاية السنة المالية 5.315.000 دينار عربي حسابي مقارنة باجمالي الاحتياطيات بتاريخ 1978/12/31 والبالغ 1.911.000 دينار عربي حسابي.

2.4 القروض:

1.2.4 بلغ اجمالي القروض المقررة من الصندوق للدول الأعضاء 23.062.000 دينار عربي حسابي في نهاية السنة المنتهية في 1979/12/31، مقارنة باجمالي القروض بتاريخ 1978/12/31 والبالغ قدرها 6.562.500 دينار عربي حسابي. وقد بلغ مجموع القروض التلقائية المقدمة من الصندوق خلال السنة المالية 1979، 5.250.000 دينار عربي حسابي تم سحبها بالكامل كما قدم الصندوق قرضاً ممتداً واحداً بلغت قيمته 11.250.000 دينار عربي حسابي، سحب منه 6.250.000 دينار عربي حسابي.

ويتم سداد القروض التلقائية بأربعة أقساط نصف سنوية متساوية خلال فترة أقصاها ثلاث سنوات، يسدد القسط الأول بعد 18 شهراً من تاريخ السحب، أما القرض الممتد فيتم سداؤه بأربعة أقساط نصف سنوية متساوية خلال فترة أقصاها سبع سنوات ويسدد القسط الأول بعد 66 شهراً من تاريخ سحب الدفعة الأولى.

2.2.4 احتسبت الفوائد على القروض التلقائية وفقاً للنسب التالية:

السنة الأولى	3.75%
السنة الثانية	4.25%
السنة الثالثة	4.75%

أما الفوائد المحتسبة على القرض الممتد فستكون وفقاً للنسب التالية:

السنة الأولى	5.2%
السنة الثانية	5.5%
السنة الثالثة	5.8%
السنة الرابعة	6.1%
السنة الخامسة	6.4%
السنة السادسة	6.7%
السنة السابعة	7.0%

3.2.4 وتحتسب رسوم الخدمات بنسبة 0.25% على اجمالي القرض التلقائي وتخصم من أصل مبلغ القرض عند ايداعه في حساب المقترض. بينما تحتسب رسوم التزام بواقع 0.25% على اجمالي القرض الممتد، وكذلك يدفع المقترض رسوم خدمات بواقع 0.25% من مقدار كل دفعة من الدفعات عند سحبها.

3.4 الميزانية:

بلغ مجموع الأصول 135.898.000 دينار عربي حسابي بتاريخ 1979/12/31 بالمقارنة بمجموع الأصول بتاريخ 1978/12/31 والبالغ 70.407.000 دينار عربي حسابي. وقد بلغت الأرصدة النقدية لدى البنوك والاستثمارات والودائع لأجل في نهاية السنة المالية 1979 نسبة 71.73% من اجمالي الأصول، أي مبلغ 97.473.000 دينار عربي حسابي. أما الودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء فتشكل نسبة 3.65% من اجمالي الأصول، أي مبلغ 4.966.000 دينار عربي حسابي. وتكون ذمم «الدول الأعضاء» (بما في ذلك حصة فلسطين) نسبة 8.62% من اجمالي الأصول أي مبلغ 11.714.000 دينار عربي حسابي، ويمثل «المدينون» و«الفوائد المستحقة» نسبة 2.24% أي مبلغ 3.046.000 دينار عربي حسابي، وتشكل «القروض المسحوبة» نسبة 13.29% أي مبلغ 18.062.000 دينار عربي حسابي و«النفقات الرأسمالية» (مشروع مبنى المقر الدائم للصندوق) نسبة 0.13% أي مبلغ 176.000 دينار عربي حسابي. وكذلك بلغ صافي الأصول الثابتة 0.34% أي مبلغ 461.000 دينار عربي حسابي. ومن ناحية أخرى يمثل رأس المال والاحتياطيات نسبة 99.57% أي مبلغ 135.315.000 دينار عربي حسابي، بينما بلغت نسبة «الدائنون» 0.43% أي مبلغ 583.000 دينار عربي حسابي.

4.4 الدخل والانفاق:

1.4.4 بلغ اجمالي دخل الصندوق عن السنة المالية المنتهية في 1979/12/31 مبلغ 7.777.000 دينار عربي حسابي مقارنةً باجمالي الدخل عن السنة المنتهية في 1978/12/31 وقدره 5.038.000 دينار عربي حسابي . وقد بلغت الايرادات من الاستثمارات 6.717.000 دينار عربي حسابي مقارنة بايرادات السنة السابقة البالغة 4.472.000 دينار عربي حسابي . وترجع هذه الزيادة إلى زيادة أرصدة المحفظة الاستثمارية وارتفاع معدل الفائدة على الاستثمارات خلال السنة المالية 1979 . وبلغت الايرادات من الرسوم والفوائد على القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء مبلغ 508.000 دينار عربي حسابي مقارنة برسوم وفوائد السنة السابقة البالغة 111.000 دينار عربي حسابي . وبلغت الايرادات الأخرى مبلغ 552.000 يمثل معظمه ما تبرعت به دولة الامارات العربية المتحدة لتغطية ايجار مقر الصندوق ونفقات مجلس المحافظين .

2.4.4 أما مجموع النفقات عن السنة المالية المنتهية في 1979/12/31 فقد بلغت 2.056.000 دينار عربي حسابي مقارنة بنفقات السنة السابقة البالغة 1.599.000 دينار عربي حسابي .

كما بلغ فائض الدخل عن السنة المالية 1979 3.404.000 دينار عربي حسابي بالمقارنة بـ 1.421.000 دينار عربي حسابي في السنة السابقة أي بنسبة زيادة مقدارها 139.55 % .

5.4 الاستثمارات:

بلغ حجم المحفظة المالية لإستثمارات الصندوق من مختلف العملات وأدوات الإستثمار الأخرى في نهاية عام 1979 ما يعادل 97.47 مليون دينار عربي حسابي . ووفقاً لسياسة الصندوق الاستثمارية ومتطلبات السيولة وتمشياً مع أوضاع السوق المالية، فقد استطاع الصندوق تنويع محفظته المالية بما يحقق له أقصى عائد ممكن للاستثمار ويجنبه في نفس الوقت المخاطر التي رافقت الأوضاع السائدة في سوق المال العالمي، وبما يحافظ أيضاً على القيمة الاسمية لرأسماله المحدد بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة . وكانت نتيجة هذه السياسة الاستثمارية الحكيمة تحقيق الصندوق لعائد بلغت نسبته الاجمالية إلى الحصة المدفوعة من رأس المال 10.23 % مقومة بحقوق السحب الخاصة . أما إذا نسبنا عوائد الصندوق من استثماراته إلى المبالغ المستثمرة فعلاً مقومة بحقوق السحب الخاصة فإن النسبة ترتفع إلى 11.67 % .

تقرير مراقب الحسابات



حضرات السادة رئيس وأعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

لقد فحصنا الميزانية العمومية لصندوق النقد العربي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1979 وبياني الدخل والانفاق والاحتياطيات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1979 وفقاً لقواعد المراقبة وقد شمل فحصنا اجراء الامتحان اللازم للقيود والسجلات المحاسبية كما شمل اجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها مناسبة.

برأينا أن الميزانية العمومية المرفقة تظهر بصورة عادلة وصحيحة المركز المالي لصندوق النقد العربي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1979، وأن بياني الدخل والانفاق والاحتياطيات يظهران نتيجة أعمال صندوق النقد العربي للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها المماثلة لما اتبع في السنة السابقة.

وبرأينا أيضاً أن الصندوق يحسب سجلات منتظمة وأن البيانات الحسابية الختامية المرفقة متفقة مع تلك السجلات وأن المصروفات الادارية الفعلية مطابقة لأحكام النظم المأخوذ بها في الصندوق وللحدود المرسومة لها في الميزانية التقديرية.

طلال أبو غزالة وشركاه

أبو ظبي في 31 كانون الثاني (يناير) 1980.

الميزانية العمومية

كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)

بيان (أ)



	1979	1978
	دينار عربي حسابي	دينار عربي حسابي
رأس المال والاحتياطيات والخصوم		
رأس المال المصرح والمكتتب به	250,000,000	250,000,000
رأس المال المقرر دفعه:		
رأس المال المدفوع	118,366,00	67,041,000
رأس المال المستحق على بعض الدول الأعضاء - إيضاح 4	11,634,000	459,000
مجموع رأس المال المقرر دفعه	130,000,000	67,500,000
احتياطي عام - بيان جـ	1,500,000	494,000
احتياطي فروق العملة والاستثمارات - بيان جـ	1,815,000	667,000
احتياطي مساعدات فنية - بيان جـ	2,000,000	750,000
مجموع رأس المال والاحتياطيات	135,315,000	69,411,000
دائون	583,000	996,000
مجموع رأس المال والاحتياطيات والخصوم	135,898,000	70,407,000

	1979	1978
	دينار عربي حسابي	دينار عربي حسابي
الأصول		
النقد لدى البنوك وودائع تحت الطلب	5,320,000	674,000
ودائع لأجل	75,972,000	41,590,000
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء - إيضاح 3	4,966,000	4,966,000
سندات متداولة - إيضاح 2 ب	14,916,000	11,235,000
استثمارات أخرى - إيضاح 2 جـ	1,265,000	2,569,000
ذمم الدول الأعضاء - إيضاح 4	11,714,000	459,000
مدينون وفوائد مستحقة	3,046,000	1,692,000
قروض الدول الأعضاء - إيضاح 5	18,062,000	6,563,000
بناية المقر الدائم للصندوق (تحت التأسيس)	176,000	
أصول ثابتة - إيضاح 2 د	461,000	659,000
مجموع الأصول	135,898,000	70,407,000

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان



بيان الدخل والإنفاق للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

بيان (ب)

	1979	1978
	دينار عربي حسابي	دينار عربي حسابي
الدخل		
فوائد ايداعات	5,599,000	3,297,000
فوائد سندات	977,000	717,000
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء	508,000	111,000
أرباح عمليات القطع	141,000	458,000
ايرادات أخرى	552,000	455,000
مجموع الدخل	7,777,000	5,038,000
الانفاق		
رواتب ومخصصات	918,000	707,000
مصاريف السفر والاقامة	93,000	64,000
مصاريف الايجار	477,000	412,000
استهلاك الأصول الثابتة - ايضاح 2 د	160,000	124,000
مصاريف وأجور المستشارين والمراجعين	46,000	31,000
مصاريف أخرى	362,000	261,000
مجموع الانفاق	2,056,000	1,599,000
فائض الدخل على الانفاق	5,721,000	3,439,000
صافي تقييم الأصول والخصوم	2,317,000	2,018,000
والعمليات - ايضاح 7		
صافي فائض الدخل المحول من احتياطي	3,404,000	1,421,000
فروق العملة والاستثمارات - بيان ج		
	667,000	333,000
المجموع* المقترح توزيعه كما يلي:	4,071,000	1,754,000
المحول للاحتياطي العام - بيان ج	(1,006,000)	(337,000)
المحول لاحتياطي فروق العملة والاستثمارات	(1,815,000)	(667,000)
- بيان ج		
المحول لاحتياطي المساعدات الفنية - بيان ج	(1,250,000)	(750,000)
	(4,071,000)	(1,754,000)

ان الايضاحات المرفقة
تشكل جزءاً من هذا البيان



بَيَانُ الْاَحْتِيَاظِيَّاتِ كَمَا فِي 31 كَانُونِ الْاَوَّلِ (دِيسَمْبَر) 1979

بَيَان (ج)

	احتياطي مساعدات فنية	احتياطي فروق العملة والاستثمارات	احتياطي عام
	دينار عربي حسابي	دينار عربي حسابي	دينار عربي حسابي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني (يناير) 1979	750,000	667,000	494,000
المحوّل إلى بيان الدخل والانفاق - بيان ب	—	(667,000)	—
المحوّل من بيان الدخل والانفاق - بيان ب	1,250,000	1,815,000	1,006,000
المجموع كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1979 - بيان أ	2,000,000	1,815,000	1,500,000



اِيضاحات

حول البيانات الحسابية الختامية

1 - قومت الحسابات الختامية بالدينار العربي الحسابي، بمقتضى اتفاقية الصندوق، وأنشئت وحدة الدينار العربي الحسابي وحدد سعر تعادلها بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة التي يحددها صندوق النقد الدولي.

2- السياسات المحاسبية المتبعة:

أ (طبقاً لحكم الفقرة (أ) من المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية الصندوق، حولت أرصدة الأصول والخصوم إلى الدينار العربي الحسابي بأسعار الاقفال كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1979، في حين حولت أرصدة بيان الدخل والانفاق بذلك التاريخ وفقاً لمتوسط أسعار التحويل السائدة خلال السنة.

ب (ان السندات المتداولة عبارة عن استثمارات طويلة الأجل وقد ظهرت بسعر التكلفة.

ج (يمثل بند الاستثمارات الأخرى استثمارات قصيرة الأجل وقد ظهرت بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.

د (احتسب استهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت من التكلفة وقدرت معدلات الاستهلاك طبقاً لحياتها الانتاجية.

هـ (يتم اطفاء سلف أثاث مساكن العاملين على فترة أربع سنوات تبدأ من تاريخ التعيين.

3 - الودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء:

يتكون مبلغ هذا البند من مجموع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء من رأس المال بالعملة الوطنية، وهي مودعة لدى البنوك المركزية تنفيذاً للبند (4) من الفقرة (أ) من المادة (14) من اتفاقية صندوق النقد العربي.

4 - ذمم الدول الأعضاء:

يمثل هذا المبلغ حصص الأعضاء غير المسددة والفوائد التأخيرية المترتبة عليها بموجب القرار رقم (4) من الاجتماع الثالث لمجلس المحافظين.

5 - قروض الدول الاعضاء

أرصدة القروض المسحوبة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1979

المجموع	قروض ممتدة	قروض تلقائية	
دينار عربي حسابي	دينار عربي حسابي	دينار عربي حسابي	
4,687,500	-	4,687,500	جمهورية مصر العربية
10,000,000	6,250,000	3,750,000	جمهورية السودان الديمقراطية
750,000	-	750,000	الجمهورية الاسلامية الموريتانية
1,875,000	-	1,875,000	المملكة المغربية
750,000	-	750,000	الجمهورية العربية السورية
18,062,500	6,250,000	11,812,500	

6 - بلغت قيمة القروض المقررة وغير المسحوبة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1979 مبلغ 5,000,000 دينار عربي حسابي .

7 - صافي تقييم الأصول والخصوم والعمليات :

يمثل مبلغ هذا البند صافي الفروقات الناجمة عن تحويل أرصدة الأصول والخصوم والعمليات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1979 إلى الدينار العربي الحسابي (ايضاح 2 اعلاه) .





